

الاستطاعة بين أهل السنة والجماعة ومخالفهم

الدكتور/ يوسف بن محمد السعيد

قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة — كلية أصول الدين

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين، أما بعد :

فإن من المسائل التي وقع الخلاف فيها وكثر مسألة " الاستطاعة " وقد
تكلمت فيها الطوائف على اختلافها بحسب ما تعتقده ، وسرى هذا الأمر بعد
هذا في كتب أصول الفقه ، وكتب الأصوليين في هذه المسألة بحسب الاعتقاد
الذي يعتقدونه ، مما جعل الأمر ملتبساً على من لم يدرك أن هذه الكتابة من قبل
الأصوليين ينبغي إرجاعها إلى ما يعتقده هذا الأصولي أو ذاك .

والحق أن مسألة الاستطاعة ليست مسألة كلامية مبتدعة يُتَّعَدُّ عنها ، وإنما
هي مسألة شرعية جاءت بها النصوص في القرآن الكريم وفي سنة النبي صلى الله
عليه وسلم ، وهي ما بين نصوص نافية ونصوص مثبتة ، وقد أخذت كل طائفة
من الطوائف المخالفة بعض النصوص وتركت بعضاً ، وأما أهل السنة والجماعة
فأيقنوا أن كتاب الله تعالى لا ينقض بعضه بعضاً ، ولا يكذب بعضه بعضاً ، بل
بعضه مصدق بعضاً ، فلما كان عندهم هذا اليقين وهذا الاعتقاد ، رأوا أنه
لا بد من النظر في النصوص كلها ، وإعمالها كلها ، فنظروا في نصوص
الاستطاعة ، وأبانوا بها أنواعها التي غفل عن بعضها بعض الطوائف ، فاقتصروا
على نوع واحد ، وتركوا الآخر .

ومن هنا رأى الباحث أن يبحث في هذه المسألة ؛ مساهمة منه في إظهار هذا
الحق الذي عليه أهل السنة والجماعة ، وإزالة اللبس عند بعض الطوائف ، وحتى
يكون القارئ لكتب التفاسير وكتب شروح الأحاديث وكتب الأصوليين في
مأمن مما سطرته أقلام بعض أهل التأويل من الطوائف المخالفة .

خطة البحث :

قسم الباحث هذا البحث بعد هذه المقدمة إلى ستة فصول ، هي :

الفصل الأول : تعريف الاستطاعة وحقيقتها .

الفصل الثاني : صلاحية الاستطاعة للضدين .

الفصل الثالث : أنواع الاستطاعة ووقتها ، وتحت هذا الفصل ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : قول من يقول بأن الاستطاعة قبل الفعل .

المبحث الثاني : قول من يقول بأن الاستطاعة مع الفعل .

المبحث الثالث : قول من ذهب إلى أن هناك استطاعة قبل الفعل واستطاعة

معه .

الفصل الرابع : فناء الاستطاعة في الوقت الثاني .

الفصل الخامس : صلة الاستطاعة بالإرادة .

الفصل السادس : العذر بفقد الاستطاعة

الفصل السابع : تكليف ما لا يطاق .

الخاتمة .

وقد قمت بغزو الآيات إلى مواضعها ، وتخريج الأحاديث والآثار ، والحرص على الرجوع إلى مصادر الفرق نفسها ما استطعت إلى ذلك سبيلا ، لكن قد أخرج عن هذا ؛ لكوني لم أجده في كتب هذه الفرقة أو تلك ، وبخاصة بعض دقائق المسائل التي تكلم فيها المعتزلة^(١) ، كما أنني ناقشت الطوائف المخالفة على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

(١) يشكر الباحث الأستاذين الفاضلين اللذين قاما بفحص هذا البحث وتسديده ، والذي أفاد من ملحوظاتهما أيما إفادة ، ومنها : ما نبه عليه أحدهما من أهمية الرجوع إلى كتب المعتزلة في بعض المسائل التي ذكرتها ، مما دعاني إلى ذكر سبب ترك ذلك هنا .

الفصل الأول : تعريف الاستطاعة وحقيقتها :

أولاً : التعريف اللغوي :

الاستطاعة : استِفالة من الطوع ، وهو وجود ما يصير به الفعل متأثراً^(١) .
قال ابن فارس (ت ٣٩٥) : " طوع : الطاء والواو والعين أصل صحيح واحد يدل على الإصحاب والانقياد ، يقال : طاعه يطوعه إذا انقاد معه ومضى لأمره ، وأطاعه بمعنى طاع له ، ويقال لمن وافق غيره : قد طاوعه .
والاستطاعة مشتقة من الطوع ، كأنها كانت في الأصل : الاستطواع ، فلما أسقطت الواو جعلت الهاء بدلاً منها^(٢) .
والاستطاعة والقدرة والقوة والوسع والطاقة معانٍ متقاربة في اللغة^(٣) .
وفرقوا بين الاستطاعة والقدرة ، بأن الاستطاعة فيها معنى الانقياد ، بخلاف القدرة^(٤) ، فالاستطاعة أخص من القدرة^(٥) .
والاستطاعة هي الطاقة ، لكن الاستطاعة للإنسان خاصة ، والإطاقة عامة ، يقال : الجمل مطيق لحمله ، ولا يقال مستطيع^(٦) .
وفرقوا بين القدرة والطاقة بأن الطاقة غاية مقدرة القادر واستفراغ وسعه في المقدور ، يقال : هذه طاقتي أي قدر إمكاني^(٧) .

(١) انظر : مفردات غريب القرآن ، للراغب (ص ٣١٠) ، لسان العرب (طوع) .

(٢) معجم مقاييس اللغة (٤٣١/٣) (طوع) .

(٣) انظر : التعريفات ، للجرجاني (ص ١٩) .

(٤) انظر : الفروق اللغوية (ص ٨٩) .

(٥) انظر : المفردات في غريب القرآن ، للراغب (ص ٣١٠) ، الكليات ، لأبي البقاء الكفوي (ص ١٠٩) .

(٦) انظر : لسان العرب (٢٤٢/٨) (طوع) .

(٧) انظر : الفروق اللغوية (ص ٨٩) .

ثانياً : التعريف الاصطلاحي :

الاستطاعة : عبارة عن صفة بها يتمكن الحيوان من الفعل والترك^(١) ، هذا هو تعريفها ، ثم اختلف في ماهيتها على أقوال :
القول الأول : قول من ينكرها أصلاً .

ذهبت الجهمية وعلى رأسهم الجهم بن صفوان إلى إنكار الاستطاعة جملة ، وتأولوا ما جاء من إضافة الاستطاعة إلى العبد على المعنى المجازي ، فقالوا : إنه لا قدرة للعبد ولا استطاعة ، وإنما هو بمثابة الآلة التي يفعل بها ، فهي منسوبة إليه مجازاً .

وهذا القول في الاستطاعة هو من نتاج قولهم في أفعال العباد ، حين زعموا أن العباد مجبورون على أفعالهم .
ونسب أبو محمد بن حزم رحمه الله تعالى إنكار الاستطاعة أصلاً إلى طائفة من الأزارقة أيضاً^(٢) .

قال عبد القاهر البغدادي في حكاية مذهب جهم : " وأنكر الاستطاعات كلها . . . وقال : لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى ، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز ، كما يقال : زالت الشمس ، ودارت الرحي ، من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفتا به " ^(٣) .

وقال أبو المظفر الإسفراييني : " وكان من مذهبه أن لا اختيار لشيء من الحيوانات في شيء مما يجري عليهم ، فإنهم كلهم مضطرون لا استطاعة لهم

(١) التعريفات (ص ١٩) .

(٢) انظر : الفصل (٣ / ٣٣) .

(٣) الفرق بين الفرق (ص ٢١١) .

بحال، وأن كل من نسب فعلاً إلى أحد غير الله فسيبيله سبيل المجاز ، وهو بمنزلة قول القائل: سقط الجدار ، ودارت الرحى ، وجرى الماء، وانخسفت الشمس^(١) .

وقال أبو الفتح الشهرستاني في حكاية أقوال جهنم بن صفوان: "ومنها أن الإنسان لا يقدر على شيء ولا يوصف بالاستطاعة، وإنما هو مجبور في أفعاله لا قدرة له، ولا إرادة، ولا اختيار"^(٢) .

القول الثاني: قول من يقول بأن الاستطاعة هي المستطيع نفسه .
ذهب جماعة من المعتزلة منهم النظام^(٣) والأسواري^(٤) والأصم^(٥) إلى أن الاستطاعة ليست شيئاً غير نفس المستطيع .
الجواب عن قولهم :

إن قول هذه الطائفة - كما وصفه أبو محمد بن حزم - في غاية الفساد ، وذلك أن اللغة التي نزل بها القرآن تأبى هذا القول ، فإن اللغة فرقت بين الاستطاعة التي هي المصدر وبين المستطيع الذي هو اسم الفاعل ، فهذا له مدلوله في اللغة وهذا له مدلوله ، فالاستطاعة إنما هي صفة للمستطيع ، والمستطيع من قامت به هذه الصفة ، كالعجز والعاجز ، والقوة والقوي ، والأكل والآكل وغير ذلك^(٦) .

(١) التبصير في الدين (ص ١٠٧) .

(٢) الملل والنحل الشهرستاني (٨٧)

(٣) انظر : مقالات الإسلاميين (٢٩٩/١) ، الفرق بين الفرق (ص ١٣٦) ، التمهيد في أصول الدين ، للنسفي (ص ٥٤) .

(٤) انظر : مقالات الإسلاميين (٢٩٩/١) ، التمهيد في أصول الدين (ص ٥٤) .

(٥) انظر : التمهيد في أصول الدين (ص ٥٥) .

(٦) انظر : الفصل (٣٩/٣ — ٤٠) .

وما جاء عن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم من تفسير الاستطاعة بالزاد والراحلة ، فإنه لا يشغب على هذا ، فإنه " لا خلاف من أحد له فهم باللغة العربية في أنهما إنما عنيا بذلك القوة على وجود زاد وراحلة ، وبرهان ذلك أن الزاد والرواحل كثير في العالم ، وليس كونهما في العالم موجبا عندهما فرض الحج على من لا يجدهما ، فصح ضرورة أنهما إنما عنيا بذلك قوة على إحضار زاد وراحلة"^(١) .

القول الثالث : قول من يقول بأن الاستطاعة بعض المستطيع :

ذهب جماعة من المتكلمين منهم : ضرار بن عمرو^(٢) وحفص الفرد^(٣) إلى أن الاستطاعة بعض المستطيع .
الجواب عن قولهم :

يجاب عن قول من ذهب إلى هذا القول بما أجيب به من ذهب إلى القول بأن الاستطاعة هي المستطيع نفسه ، وذلك بالدلالة على مخالفتها للغة العرب ، فالعرب تفرق بين الوصف وبين من قام به الوصف .

وجواب آخر وهو : أن الاستطاعة عرض ، فهي شيء غير الأجسام ، فهي تقوم بالأجسام وليست جزءاً من أجزائه ، وهذا يدركه كل عاقل^(٤) .

القول الرابع : قول من يقول بأن الاستطاعة هي الآلات والأسباب التي يتمكن بها العبد من الفعل . وهذا قول المعتزلة^(٥) .

(١) الفصل (٤١/٣) .

(٢) انظر : التمهيد في أصول الدين (ص ٥٦) .

(٣) انظر : التمهيد في أصول الدين (ص ٥٦) .

(٤) انظر : التمهيد في أصول الدين (ص ٥٥) .

(٥) انظر : المختصر في أصول الدين (٢١٦/١) ضمن رسائل العدل والتوحيد، شرح الأصول الخمسة (٢٩٢)

والجواب عن هذا أن يقال : ليست هذه هي حقيقة الاستطاعة بتمامها ، وإنما هذا بعض ما تكون به الاستطاعة .

القول الخامس : قول من يقول بأن الاستطاعة ليست هي أكثر من عرض يقوم بالعبد من غير اختياره ، وإنما هو منفعل بها^(١) . وهذا قول الأشعرية .

والجواب عن هذا أن يقال : ليست هذه حقيقة الاستطاعة بتمامها ، وإنما هذا جزء أحد نوعي الاستطاعة ، كما أنه لا بد من اقتران الإرادة الجازمة التي تقارن هذه الاستطاعة .

القول السادس : هي مجموع ما يتمكن به العبد من فعل الشيء أو تركه . وعليه فيدخل في هذا : ما يتعلق بالآلات وسلامتها من الآفات وصحتها ، كما يتعلق بذلك ما يكون من التوفيق والخذلان .

وهذا هو قول أهل السنة والجماعة ، فهم لا يقصرون الحقيقة على نوع واحد من نوعي الاستطاعة ، وإنما يدخلون فيها النوعين جميعاً ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى بيان نوعي الاستطاعة عندهم .

* * *

(١) انظر : الإرشاد ، للجويني (ص ١٩٨ — ١٩٩) ، حاشية الدسوقي على أم السرايين (ص ١٦٤ —

الفصل الثاني :صلاحية الاستطاعة للضدين :

اختلف الناس في صلاحية الاستطاعة للضدين ، والمراد بالضدين : الفعل والترك ، وسأذكر هنا أقوالهم وحججهم :

القول الأول : أن القدرة صالحة للضدين ، وهذا قول المعتزلة ومن وافقهم . أدلتهم :

استدل المعتزلة ومن وافقهم على قولهم هذا بأدلة :

الأول : أن الطريق الذي يعلم به إثبات القدرة هو الطريق الذي به يعلم تعلقها بالضدين ، فالقدرة إنما تثبت بكون الواحد من الناس قادراً ، وكونه قادراً إنما يثبت بكونه فاعلاً ومحدثاً ، والمحدث لأفعاله يعرف كذلك لوقوع تصرفه بحسب أحواله ودواعيه ، وهذا ليس مقصوراً على فعل دون فعل ، فما لم يتصور في الواحد أنه يجوز أن يترك يميناً وشمالاً ويأتي بأفعال مختلفة ومتضادة لم يعد فاعلاً على الحقيقة ، وهذا يقتضي أن تكون القدرة صالحة على الضدين^(١) .

الثاني : أن القدرة إذا لم تكن متعلقة بالضدين ، والعبد قد كلف بالأمر ليفعله والنهي ليركعه ، فإنه يلزم منه القول بتكليف ما لا يطاق ، وهو محال^(٢) .

الثالث : أن كل ما يحصل به شيء ولا يصلح لضده ، يكون الحاصل به بالطبع لا بالاختيار ، كالثلج الذي يحصل به التبريد دون التسخين ، والنار التي يحصل بها التسخين دون التبريد ، فيكون القول بأنها لا تصلح للضدين قولاً بالاضطرار^(٣) .

(١) انظر : المحيط بالتكليف (١٧٥/٢) .

(٢) انظر : المحيط بالتكليف (١٧٥/٢) ، تبصرة الأدلة (٥٨٣/٢) .

(٣) انظر : تبصرة الأدلة (٥٨٣/٢) .

الرابع : قالوا : إن كل سبب من أسباب الفعل يصلح للضدين ، فإن الآلات والأدوات المعدة لتتم القدرة الناقصة صالحة للضدين ، كاللسان يصلح للصدق والكذب والإقرار والتكذيب وغير ذلك ، وكذا اليد تصلح لقتل الكفار والجهاد معهم ولسفك دماء المسلمين والسعي في الأرض بالفساد والفتنة في العباد^(١) .

وما استدلت به المعتزلة هنا صحيح لكنه ناقص ، فإنهم بنوا هذا على استقلالية العبد بالفعل دون خلق الله تعالى ومشيتته ، فلما قرروا أن العبد هو الخالق لفعله ، وأنه لم يخلق الله تعالى ذلك فيه ، ونزهوا الله تعالى عن مشيئته لأفعال العباد ، رأوا أن القدرة التي للعبد لا بد أن تكون صالحة للضدين بالفعل والترك ؛ فإنهم لو قالوا خلاف هذا لتناقضوا ، فهم هرباً من هذا التناقض قالوا بهذا القول .

وأدلتهم هذه تصلح للاحتجاج بها على الجبرية ، كما أن أدلة الجبرية الآتية تصلح دليلاً للاحتجاج بها على القدرية .

القول الثاني : أن القدرة غير صالحة للضدين ، وهذا قول الأشعرية ومن وافقهم من المتكلمين .

وحجتهم: أنه لو كانت الاستطاعة صالحة للضدين للزم أن تكون قبل الفعل ، وهي عندهم لا تكون إلا مع الفعل ، فلو صح أنها مع الفعل وجاز أن تكون للضدين للزم وجود المتناقضين في وقت واحد ، وهذا باطل .

الجواب عن هذا : أجيب عن قول الأشعرية من وجهين :

الوجه الأول : أن هذا مبني على أن الاستطاعة نوع واحد ، وهي الاستطاعة الكونية ، فإذا قيل باستطاعة قبل الفعل تكون صالحة للضدين ، واستطاعة مع

(١) انظر : تبصرة الأدلة (٥٨٣/٢) .

الفعل ليست صالحة للضدين ، زال هذا الإشكال الذي استشكلته الأشعرية ومن وافقها .

الوجه الثاني: المراد بصلاحيتهما للضدين إنما هو على سبيل البدلية بكل منهما ، وهذا لا يقتضي اجتماع الضدين^(١) .

والأشعرية قالت بهذا القول طرداً لقولهم في مذهبهم في مسألة القدر التي حقيقتها الجبر ، فلو قالوا بغير هذا القول لتناقضوا ، وما احتجوا به هنا يصلح — كما تقدم — حجة على القائلين بأن القدرة صالحة للضدين .

القول الثالث : أن هناك قدرة صالحة للضدين ، وهي الاستطاعة الشرعية ، واستطاعة غير صالحة للضدين ، وإنما هي لأمر واحد ، وهذه هي الاستطاعة الكونية .

وهذا قول أهل السنة والجماعة ومن وافقهم من المتكلمين^(٢) . وهذا القول هو القول الصحيح الموافق للنصوص الشرعية ، وكذلك للعقل السليم ، فالنصوص الشرعية جاءت في بعضها ما يثبت للمستطيع قدرة على الفعل والترك ، وجاء في بعضها الآخر نفي القدرة على ذلك ، ومن المعلوم أن كتاب الله تعالى يؤيد بعضه بعضاً ، ويفسر بعضه بعضاً ، وليس فيه تناقض ، فوجب حمل النصوص المثبتة للقدرة على الاستطاعة الشرعية ، وحمل النصوص النافية لها على الاستطاعة الكونية .

* * *

(١) انظر : نظم الفرائد (ض ٦٩) ، نظرية التكليف د/ عبد الكريم عثمان (ص ٣٢٧) .

(٢) انظر : الفصل (٤٥/٣) ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٩٠/٨ و ٣٧٢ — ٣٧٣ و

٤٤١) ، منهاج السنة النبوية (٤٧/٣ — ٥٠) .

الفصل الثالث:أنواع الاستطاعة ووقتها :

اختلفت الطوائف : هل الاستطاعة نوع واحد أم هي نوعان ؟ قولان ، فذهبت طائفة إلى القول بأن الاستطاعة واحدة ، واختلفوا في وقتها : هل هو قبل الفعل أم بعده ؟ قولان ، وذهب السلف ومن وافقهم إلى القول بأن هناك استطاعتين : واحدة قبل الفعل ، والأخرى معه .

وهذا ما سيتبين في المباحث التالية :

المبحث الأول:قول من يقول بأن الاستطاعة قبل الفعل:

ذهبت المعتزلة والزيدية ومن وافقهم من بعض متقدمي الشيعة إلى القول بأن الاستطاعة قبل الفعل .

قالوا:الله عز وجل قد مكن العبد من الاستطاعة ،وهذه الاستطاعة قبل الفعل ، وهي قدرته على الفعل وضده .

قال القاضي عبد الجبار: " وجملة ذلك أن من مذهبنا أن القدرة متقدمة لمقدورها ، وعند المجبرة أنها مقارنة له .. " ^(١) .

وقال أيضاً : " إذا أعطى الله جل وعز القدرة والاستطاعة للعبد فقد مكنه بها من الأفعال أجمع،ويصح منه أن يفعل بها من الخير والطاعة ،كما يمكنه أن يفعل بها الشر والمعصية ، لذلك قلنا: إنها مقدمة على الفعل ليصح من القاعد أن يقدر على القيام " ^(٢) .

وقال الناصر لدين الله من الزيدية : " إن القدرة متقدمة على المقدورات " ^(٣) .

(١) شرح الأصول الخمسة (٣٩٨) .

(٢) المختصر في أصول الدين(٢١٦/١)ضمن رسائل العدل والتوحيد.

(٣) ينابيع النصيحة (ص ١١٤) .

وقال الطوسي من الإمامية : " ذهب الإمامية والمعتزلة إلى أن القدرة التي للعبد متقدمة على الفعل " (١) .

وقد روى ابن بابويه القمي المعروف بالصدوق (ت ٣٨١) عن أبي عبد الله جعفر بن محمد أنه قال - وعنده قوم يتناظرون في الأفاعيل والحركات - :
" الاستطاعة قبل الفعل ، لم يأمر الله عز وجل بقبض ولا بسط إلا والعبد لذلك مستطيع " (٢) .

وقول هؤلاء القدرية مبني على أصل عندهم ، وهو أنهم لا يقرون بأن الله تعالى خص المؤمن المطيع بإعانة حصل بها الإيمان ، بل هذا بنفسه حصل الطاعة ، وهذا بنفسه حصل المعصية ، وكلاهما في الإقدار على حد سواء .
وهذا القول فاسد باتفاق أهل السنة والجماعة المثبتين للقدر ، فإنهم متفقون على أن الله تعالى خص العبد المؤمن بإعانة حصل بها الطاعة والإيمان ، وهي نعمة دينية، خصه بها دون الكافر ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴾ [الحجرات: ٧] .

وقال تعالى : ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢٥] وقال تعالى :
﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا ﴾ [الكهف: ١٧] .

(١) فتح الحق وكشف الصدق للحلي (ص ١٢٩) .

(٢) التوحيد لابن بابويه القمي المعروف بالصدوق (ص ٣٥٢) رقم (٢١) .

فلما كان أصل القدرية أن فاعل الطاعات وتاركها كلاهما في الإعانة والإقدار سواء ، امتنع على أصلهم هذا أن يكون مع الفعل قدرة تخصه ؛ لأن القدرة التي تخص الفعل لا تكون للشارك ، وإنما تكون للفاعل ، ولا تكون القدرة إلا من الله تعالى ، وهم لما رأوا أن القدرة لا بد أن تكون قبل الفعل قالوا : لا تكون مع الفعل^(١) .

أدلة القائلين بأن الاستطاعة قبل الفعل :

استدل من قال بأن الاستطاعة قبل الفعل بأدلة عقلية وعقلية :

أولاً : الأدلة العقلية :

الدليل الأول : قوله عز وجل : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ

سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] .

وجه الدلالة من هذه الآية على أن القدرة قبل الفعل ، أنه تعالى بين أن الحج على المستطيع ، وقد ثبت وجوبه قبل الدخول فيه ، لأن من ليس بحاج يجب أن يدخل فيه ، فإذا صح ذلك فيجب أن تكون الاستطاعة للحج حاصلة لمن لم يحج ، قالوا : وهذا دليل على صحة ما نقول من أنها متقدمة على الفعل ، وأن الكافر والعاصي يقدران على الإيمان والطاعة^(٢) .

وأجاب القاضي عن تفسير الاستطاعة بالزاد والراحلة ، فقال : " وبعد ، فإن الزاد والراحلة إنما يصح أن لهما تأثيراً على قولنا : إن الإنسان يقدر على الحج وتركه ، فيستعين بهما على الحج ، فأما على قولهم فحاله لا يخلو من وجهين :

(١) انظر : شرح العقيدة الطحاوية (ص ٤٣٤ — ٤٣٥) .

(٢) انظر : متشابه القرآن (١٥٢)

إما أن يفعل فيه قدرة الحج فلا بد من كونه حاجاً ولو عدم الزاد والراحلة ، أو لا يوجد فيه ، فلا بد من أن يكون غير حاج ولو ملك الدنيا ، فأبي تأثير لهما على قولهم^(١) .

والجواب عن هذا أن يقال : نعم ، ثبت وجوبه على المستطيع لذلك ، والاستطاعة هنا هي استطاعة الآلات والأسباب والصحة ، فمن استطاع ذلك وجب عليه الدخول فيه ، وهذه استطاعة قبل الفعل ، ولا يقع بها الفعل ، وهذه للعبد ، لكن الأخرى وهي الاستطاعة التي معه الفعل والتي لا يتخلف الفعل عنها فهذه ليست للعبد ، ولم يخاطب الله تعالى العباد بتحصيلها ؛ لأنها لله جل وعلا .

وما نقض به القاضي عبد الجبار على من فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة ، فهذا إنما يكون نقضاً على من منع الاستطاعة التي قبل الفعل ، وجعل الاستطاعة واحدة وهي الاستطاعة المقارنة ، وأما على طريقة أهل السنة ومن وافقهم الذين جعلوا الاستطاعة نوعين ، فلا يتأتى هذا النقض ، بل الدليل يكون منقلباً على المعتزلة ومن وافقهم .

الدليل الثاني : قوله تعالى : ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا﴾

[البقرة: ٢٨٦] ، وقوله تعالى : ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً أَنْهًا﴾ [الطلاق: ٧] .

ووجه الدلالة من هاتين الآيتين : أنه لو لم تكن الاستطاعة قرينة التكليف لما صح هذا القول^(٢) وكونها قرينة التكليف فإنه دليل على تقدمها على الفعل .

(١) متشابه القرآن (ص ١٥٤) .

(٢) انظر : الإيضاح في أصول الدين (ص ٤٩٨) .

والجواب عن هذا أن يقال : المراد هنا بالوسع والتكليف هما الوسع والتكليف المقدوران للعبد ، وهم صحة الأبدان وتمكنها في الأول ، والمال في الثاني ، وهذه قد مكن الله تعالى العبد منها ، فإن كان لم يتمكن منها فلا يجب عليه شيء من ذلك؛ ولذلك قال : ﴿إِلَّا مَاءً آتَنَهَا﴾ فما لم يؤثما فهو غير مؤاخذ عليها^(١) ، وهما متقدمان على الفعل ، إذ لو لم يتقدما لما صح التكليف .

الدليل الثالث: قوله تعالى : ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾

[البقرة: ١٨٤] .

ووجه الدلالة من هذه الآية أن الله تعالى أراد أن الذي كلف الصيام وأطاق التكليف وأراد الفطر أطعم الفدية ، فأثبت أنه مطبق للصيام قبل فعله^(٢) .

والجواب عن هذا : أن المرجع في هذه الإطاعة إلى صحة الآلات الظاهرة ، فهو مطبق ذلك بالإضافة إلى هذه الآلات إلا أن يمنعه مانع من عدم التوفيق^(٣) .

وهذه الآلات التي يقدر بها على الصوم ، وتخلفها يتخلف به الصوم هي الاستطاعة الشرعية وهي تكون قبل الفعل ، لكن لا تستقل هذه الآلات بالقدرة على الفعل دون الإعانة من الله تعالى ، وهي الاستطاعة المقارنة .

الدليل الرابع : قوله تعالى : ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنفِقُوا خَيْرًا

لَأَنفُسِكُمْ﴾ [التغابن: ١٦] .

(١) انظر : الإيضاح في أصول الدين (ص ٤٩٨ — ٤٩٩) .

(٢) انظر : الإيضاح في أصول الدين (ص ٤٩٩) .

(٣) انظر : الإيضاح في أصول الدين (ص ٤٩٩) .

ووجه الدلالة منها أنه لو لم تكن الاستطاعة قبل الفعل لكان ينبغي أن يكون كل من لزمه التقوى كانت استطاعته موجودة معه ، فيلزم منه القول بوجود استطاعة التقوى مع عدم التقوى^(١) .

والجواب عن هذا : أن التقوى جعلت على قدر الاستطاعة ، والاستطاعة التي هي مناط الأمر والنهي هي الاستطاعة الشرعية ، وهذه تكون قبل الفعل ، أما الاستطاعة الكونية التي يكون بها الفعل ، ويمتنع وجودها بدونه فذلك ليس مطلوباً من العبد إيجاباً ، بل لا يستطيع ذلك دون إقدار من الله تعالى له ، وما زعمته المعتزلة من أنه يلزم منه وجود استطاعة التقوى مع عدم التقوى إلزام صحيح ، فالعبد يكون مستطيعاً للصلاة مع عدم الصلاة ؛ لأنه لم يقم لها ولم يصلها ، فألاته المناط بها الأمر والنهي صحيحة ، لكنه تخلف عن الأداء . لكن هذا الإلزام لا يدل على أن الاستطاعة قبل الفعل فقط ، بل الذي قبل أحد نوعي الاستطاعة .

الدليل الرابع : قوله تعالى - مخبراً عن المنافقين أنهم قالوا : ﴿ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا الْخُرْجَ مَعَكُمْ يَهُلْ كُنْ أَنْفُسَهُمْ وَاللّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ [التوبة: ٤٢] . ووجه الدلالة : أن الله تعالى أخبر عنهم أنهم قالوا : ما استطعنا الخروج ، ثم إنه شهد أنهم قد كذبوا في قولهم^(٢) .

والجواب عن هذا أن الله تعالى قد أكذبهم في دعواهم أنهم غير مستطيعين لأمر تعود إلى أحوال ظاهرة ، وهي صحة الجوارح وارتفاع الموانع ، فلو

(١) انظر : تبصرة الأدلة في أصول الدين (٥٤٥/٢) .

(٢) الإيضاح في أصول الدين (ص ٤٩٨) .

كانوا أرادوا بذلك الكلام الاستطاعة التي هي حقيقة قدرة الفعل ما كانوا بنفيها عن أنفسهم كاذبين^(١) ، بدليل أن الله تعالى بين قدرته على منعهم بقوله : ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنَّ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾ [التوبة: ٤٦] ، ولا يكون هذا إلا أمر تكوين لا أمراً بالقعود ؛ لأن الله تعالى ساخط عليهم لقعودهم ، وقد نص الله تعالى على أنه ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] ، فقد ثبت يقيناً أنهم مستطيعون بظاهر الأمر بالصحة في الجوارح وارتفاع الموانع ، وأن الله تعالى كون فيهم قعودهم ، فبطل أن تتم استطاعتهم بخلاف فعلهم الذي ظهر منهم^(٢) ، فتقدم الأحوال الظاهرة لا يدل على أن الاستطاعة قبل الفعل ، وإنما الذي قبل الفعل أحد نوعيها ، وأما حقيقتها التي يجب بها الفعل ، ولا يمكن أن يتخلف عنه ، فهذا ليس متقدماً عليه .

وأما الأحوال الظاهرة فهي متقدمة على الفعل .

الدليل الخامس : قوله تعالى : ﴿حُدُوا مَاءَ تَيْنِكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣] .
 ووجه الدلالة : أن الأخذ بالقوة لن يتصور إلا وأن تكون اليد سابقة عليه ، فدل هذا على أن الاستطاعة قبل الفعل^(٣) .
 والجواب عن هذا : أن هذا صحيح ، فالله جل وعلا جعل التكليف ومناط الأمر والنهي قبل الفعل ، فالآية محمولة على الاستطاعة الأولى ؛ لأن الأخذ بقوة

(١) انظر : الإيضاح في أصول الدين (ص ٤٩٨) ، تبصرة الأدلة في أصول الدين للنسفي (٥٤٢/٢) .

(٢) انظر : الفصل (٥٤/٣) ، مرهم العلل المعضلة في الرد على أئمة المعتزلة ، لليافعي (ص ١٦٧) .

(٣) انظر : تبصرة الأدلة في أصول الدين (٥٤٥/٢) .

يستدعي وجود قوة وقت الأخذ لا قبله ، كالأخذ باليد ، وليس في الآية ما يدل على أن الاستطاعة نوع واحد فقط^(١) .

هذه أهم الأدلة العقلية التي استدلت بها المعتزلة ومن وافقهم على قولهم في تقدم الاستطاعة على الفعل .

ثانياً : الأدلة العقلية : الدليل الأول :

قال القاضي عبد الجبار : " لو كانت القدرة مقارنة لمقدورها لوجب أن يكون تكليف الكافر بالإيمان تكليفاً لما لا يطاق ، إذ لو أطاقه لوقع منه ، فلما لم يقع منه دل على أنه غير قادر عليه ، وتكليف ما لا يطاق قبيح ، والله تعالى لا يفعل القبيح "^(٢) .

والجواب عن هذا من وجوه :

الوجه الأول : أن يقال : هذا الكلام صحيح لو كانت الاستطاعة واحدة ؛ ولهذا يرد بهذا الكلام على الأشعرية ومن وافقهم القائلين بمقارنة الاستطاعة على الفعل ، لكن إذا قيل باستطاعة متقدمة على الفعل وهي سلامة الآلات ، واستطاعة مقارنة للفعل ، انتفى القول بأنه يلزم تكليف ما لا يطاق .

الوجه الثاني : يقال : المعتزلة تقر بأن الله تعالى لم يزل عليمًا بأن كل كائن سيكون على ما علمه تعالى لا يتخلف عنه ألبتة ، فإذا قالوا بالاستطاعة التامة قبل الفعل ، لزم على هذا أن يكون العبد قادراً على ترك فعل ما علم الله تعالى أنه يفعله ، أو فعل ما علم الله تعالى أنه لا يفعله^(٣) ، وعليه فيستطيع الكافر تغيير ما علم الله من حاله أنه لا يؤمن ، فيؤمن ، وهذا باطل .

(١) انظر : حاشية قاسم الحنفي على المسامرة شرح المسامرة (ص ١١٧) .

(٢) شرح الأصول الخمسة (ص ٣٩٦) ، وانظر : تبصرة الأدلة في أصول الدين (٥٤٥/٢ - ٥٤٦) .

(٣) انظر : الفصل (٥٣/٣) .

الوجه الثالث : يقال للمعتزلة ومن افقهم : هل كان الرب — سبحانه — قبل أن يقدر عبده على الفعل موصوفاً بالاقتدار على ما كان في معلومه أنه سيقدر عليه أم لا ؟ فإن قالوا : لا ، فقد وصفوا الله تعالى بالعجز . وإن قالوا : نعم ، قيل : كيف يكون باقتدار العبد عليه خارجاً عن مقدوره بعد أن كان قادراً عليه ، وهذا وصف لله تعالى بطروء العجز عليه^(١) .

الوجه الرابع : لو كانت الاستطاعة قبل الفعل ، وهي عند الفعل منعدمة ، لم يكن لوجودها قبل الفعل حينئذ فائدة ، وليس لوجودها قبله في حصولها أثر^(٢) . الوجه الخامس : أن قول المعتزلة هذا من السفسطة في الكلام ، وهو الذي في الحقيقة يلزم منه القول بتكليف ما لا يطاق ، إذ يلزم من قولهم هذا القول بجواز حصول الفعل بعد انعدام آله ، فمن قال بجواز حصول البطش بعد انعدام اليد فقلوه صحيح ، وهذا كلام لا طائل تحته^(٣) .

الدليل الثاني : قالت المعتزلة : إن القدرة صالحة للضدين ، فلو كانت مقارنة لهما لوجب بوجودهما وجود الضدين ، وهذا باطل^(٤) .

والجواب عن هذا من وجهين :

الوجه الأول : أن القدرة الصالحة للضدين هي القدرة التي أثبتموها ، وأما القدرة التي نفيتموها فهي غير صالحة للضدين ، وهذه أعني الأخيرة هي المقارنة للفعل ، وأما التي أثبتموها فهي متقدمة على الفعل ، لكن هذه القدرة الصالحة للضدين لا يمكن أن توجد دون الاستطاعة الثانية .

(١) انظر : مرهم العلل المعضلة على أئمة المعتزلة (ص ١٦٨ — ١٦٩) .

(٢) انظر : التمهيد في أصول الدين ، للنسفي (ص ٥٨) .

(٣) انظر : التمهيد في أصول الدين (ص ٥٨ — ٥٩) .

(٤) انظر : شرح الأصول الخمسة (ص ٣٩٦) .

الوجه الثاني : لو كانت هذه القدرة الصالحة للضدين كافية في وقوع الفعل وموجبة له ، للزم من ذلك الاستغناء عن رب العالمين ، جل جلاله ، وتقدسست أسماؤه ، ولما كان هناك حاجة بالعباد لطلب الإعانة من ربهم^(١) .

الدليل الثالث : قالوا : إن الجمع بين القول بصلاحية القدرة للضدين والقول بمقارنة القدرة للفعل لا يتأتى ، بل ذلك متناقض ؛ قالوا : لأننا إذا قلنا : إن القدرة صالحة للضدين فإنما نعني به أنه يصح من القادر أيهما شاء ، وذلك يقتضي تقدمها^(٢) .

والجواب عن هذا من وجهين :

الوجه الأول : أن يقال : المأمور بالترك وهو فاعل لما أمر بتركه ، أيقدر على تركه في حال فعله ، فيكون فاعلاً لذلك الشيء تاركاً لذلك الشيء معاً أم لا ؟ كالكافر — مثلاً — هل يقدر قبل أن يؤمن في حال كفره على الإيمان قدرة تامة أم لا ؟ فإن قالوا : نعم ، فقد كابروا العيان ، وخالفوا العقل والحس معاً ، فإنه يلزم منه أن يكون المرء قائماً قاعداً ، مؤمناً كافراً .

وإن قالوا : لا يقدر على ذلك قدرة تامة يكون بها الفاعل لشيء فاعلاً لخلافه ، فقد رجعوا عن قولهم بالاستطاعة التامة قبل الفعل ، وحينئذ تبقى الاستطاعة غير تامة حتى تتمها الاستطاعة المقارنة^(٣) .

الوجه الثاني : يقال : إذا أراد العبد تحريك جسم ، وأراد الله تعالى تسكينه أو العكس ، فإما أن يقع مرادهما معاً ، وهذا محال ؛ لأنه جمع بين النقيضين ، أو

(١) التمهيد في أصول الدين (ص ٣٢٣) ، وانظر : الإيضاح في أصول الدين (ص ٤٩٧) .

(٢) انظر : شرح الأصول الخمسة (ص ٣٩٦) .

(٣) انظر : الفصل (٥١/٣ — ٥٢) .

لا يقع مرادهما معاً ، وهو محال أيضاً ؛ لأنه رفع للنقيضين ، وإما أن يقع مراد أحدهما ، وهو محال أيضاً ، وذلك لأن القدرتين متساويتان في الاستقلال بالتأثير في ذلك المقدور الواحد ، وإذا كان كذلك امتنع الترجيح^(١) .

كما أنه يلزم منه وصف الله تعالى بالعجز عن أفعال العباد .

المبحث الثاني : قول من يقول بأن الاستطاعة مع الفعل ، ولا يجوز أن تتقدم

عليه ولا تتأخر ، بل تنتهي بانتهائه :

وهذا قول الأشعرية^(٢) ومن وافقهم من الماتريدية^(٣) والإباضية^(٤) ، وبعض الحنابلة كابن الزاغوني^(٥) (ت ٥٢٧) ، وابن حمدان^(٦) (ت ٦٩٥) وحكاه الكلاباذي (ت ٣٨٠) إجماعاً للصوفية^(٧) .

قال الباقلاني (ت ٤٠٣) : " فإن قال فهل تزعمون أنه يستطيع الفعل قبل اكتسابه أو في حال اكتسابه ؟ قلنا : لا ، بل في حالة اكتسابه ، ولا يجوز أن يقدر عليه قبل ذلك "^(٨) .

(١) انظر : محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ، للرازي (ص ٢٨٢) .

(٢) انظر : اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع ، لأبي الحسن الأشعري (ص ١٣٢ — ١٣٣) ،

الإرشاد لأبي المعالي الجويني (ص ١٩٨) ، المواقف للإيجي (ص ١٥١) ، غاية المرام للآمدي (

ص ٢٤٥) ، المستصفى للغزالي (١ / ٨٦) ، شرح السنوسية الكبرى (ص ٢٨٦) .

(٣) انظر : شرح العقائد النسفية للفتازاني (ص ٦٠) .

(٤) انظر : منهج الطالبين للرساقي (١ / ٤٦٩) ، مكنون الخزائن وعيون المعادن ، للبشري (١ / ١٧٥) ،

مشارك أنوار العقول للسالمي (٢ / ١٨٩) .

(٥) انظر : الإيضاح في أصول الدين (ص ٤٩٥) .

(٦) انظر : نهاية المبتدئين (ص ٤١) .

(٧) انظر : التعرف لمذهب أهل التصوف (ص ٦٠ — ٦١) .

(٨) التمهيد للباقلاني (ص ٣٢٤ — ٣٢٥) .

وقال : " ويجب أن يعلم أن الاستطاعة للعبد تكون مع الفعل لا يجوز تقدمها عليه ولا تأخرها عنه كعلم الخلق وإدراكهم ، لا يجوز تقدم العلم على المعلوم ولا الإدراك على المدرك " (١) .

وقال ابن الزاغوني : " الاستطاعة من العباد لا تكون إلا مع الفعل ، فمتى وجدت الاستطاعة قارنها الفعل ، ومتى عدم الفعل لم يكن في تلك الحال مستطيعاً للفعل " (٢) .

الأدلة : احتج القائلون بهذا القول بأدلة نقلية وعقلية :
أولا الأدلة النقلية :

الدليل الأول : قوله تعالى مخبراً عن الخضر حين قال لموسى : ﴿ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ [الكهف: ٦٧] قالوا : لا يخلو أن يكون موسى حين قال له الخضر هذا أن يكون مستطيعاً بخلاف ما قال أو يكون غير مستطيع كما قال ، فإن كان الأمر في حق موسى بخلاف ما قال الخضر فهذا يدل على أنه كان كاذباً في قوله ، ومثل هذا لا يجوز في حق الخضر مع مدحة الله تعالى له ، ولأن الله تعالى يريد إقامة الحجة به على موسى عليه السلام ، ولا يجوز إقامة الحجة على نبيه بقول محال ، وإذا بطل هذا بقي أن موسى كان غير مستطيع في تلك الحال ، وهذا يدل على أن الاستطاعة إنما تكون مع الفعل (٣) .

والجواب عن هذا أن يقال : هذه القسمة ناقصة ، فبقي أن يقال : إنه مستطيع في وقت غير مستطيع في وقت آخر ، بدليل أن موسى عليه السلام لم

(١) الإنصاف (ص ٤٦) .

(٢) الإيضاح في أصول الدين (ص ٤٩٥) ، اللمع ، للأشعري (ص ١٣٦) .

(٣) انظر : الإيضاح في أصول الدين (ص ٤٩٥ — ٤٩٦) .

يشك في قدرته هو ، وإلا لو لم يكن يظن نفسه قادراً على الصبر لما ذهب مع الخضر ، لكنه ذهب قائلاً : ﴿ قَالَ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا ﴾ [الكهف: ٦٩] ، فهو علق قدرته التي سار بها مع الخضر على مشيئة الله تعالى ، فحين رأى ما رأى لم يملك نفسه على عدم إنكار ما ظنه خطأ .

والمراد هنا حقيقة قدرة الصبر ، لا أسباب الصبر وآلاته ، فإن تلك كانت ثابتة له ، بدليل أن الخضر عاتب موسى على ذلك ، ولا يلام من عدم آلات الفعل وأسبابه على عدم الفعل ، وإنما يلام من الفعل لتضييع قدرة الفعل ، اشتغالا بغير ما أمر به ، أو لعدم شغله إياها بفعل ما أمر به^(١) .

قال البغوي (ت ٥١٦) في تفسير هذه الآية : " وإنما قال ذلك ؛ لأنه علم أنه يرى أموراً منكراً ، ولا يجوز للأنبياء أن يصبروا على المنكرات ، ثم بين عذره في ترك الصبر فقال له : ﴿ وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا ﴾ [الكهف: ٦٨] أي : علما ، ﴿ قَالَ ﴾ موسى ﴿ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا ﴾ [الكهف: ٦٩] إنما استثنى لأنه لم يثق من نفسه بالصبر " ^(٢) .

وقال ابن كثير (ت ٧٧٤) : " أي إنك لا تقدر على مصاحبتي ، لما ترى من الأفعال التي تخالف شريعتك ؛ لأني على علم من الله ما علمكه الله ، وأنت على علم من علم الله ما علمنيه الله ، فكل منا مكلف بأمر من الله دون صاحبه ، وأنت لا تقدر على صحبتي ﴿ وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا ﴾ [الكهف: ٦٨] فأنا أعرف أنك ستنكر عليّ ما أنت معذور فيه ، ولكن ما

(١) انظر : شرح العقيدة الطحاوية ، لابن أبي العز الحنفي (ص ٤٣٤) .

(٢) تفسير البغوي (١٧٣/٣) .

اطلعت على حكمته ومصلحته الباطنة التي اطلعت أنا عليها دونك ﴿قَالَ﴾ أي
موسى ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا﴾ أي : على ما أرى من أمورك ، ﴿وَلَا
أَعْصِي لَكَ أَمْرًا﴾ [الكهف: ٦٩] أي : ولا أخالفك في شيء ^(١)
وهذه الاستطاعة قبل الفعل ، وقد تكون معه .

وقد أقر السالمي الإباضي وهو ممن ذهبوا إلى هذا القول بأنه لا دليل في الآية
لهم ^(٢) .

الدليل الثاني : قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ
فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ
خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ
عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣] .

قالوا : " فأخبر الله تعالى أنهم إن تابوا قبل كونهم في أيديكم بتملكهم ،
ووصفهم في ذلك الوقت بأنهم غير قادرين عليهم ، وهذا دل على أن
الاستطاعة لا تتقدم الفعل " ^(٣) .

والجواب عن هذا : أن يقال : إنهم غير قادرين عليهم القدرة التي هي من
جنس صحة الآلات وسلامتها ، فهم كانوا عاجزين عن الإمساك بهم ؛ لاختفاء
أولئك عن أعين الناظرين ، أو لكونهم يملكون قدرة غير ما يملكها هؤلاء ، ونحو
ذلك من الأسباب ، وهذه القدرة يمكن تخلفها .

(١) تفسير القرآن العظيم (٩٦/٣) .

(٢) انظر : مشارق أنوار العقول (١٨٩/٢) .

(٣) الإيضاح في أصول الدين (ص ٤٩٦) .

الدليل الثالث : قوله تعالى : ﴿ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ ﴾ .

ووجه الاستدلال على ما وجهه به الأشعري بأنهم " أمروا أن يسمعوا الحق وكلفوه ، فدل ذلك على جواز تكليف ما لا يطاق ، وأن من لم يقبل الحق ولم يسمعه على طريق القبول لم يكن مستطيعاً " (١)

والجواب عن هذا من وجوه :

الوجه الأول : أن هؤلاء الذين وصفهم الله تعالى بهذا الوصف لم يكونوا فاقدى الآلات التي يسمعون ويصرون بها ، وإنما كانوا معرضين بأنفسهم ، كارهين للسمع ، مصمين آذانهم معمين أبصارهم باختيارهم ؛ هرباً من الاستماع الذي ينفعهم .

قال الإمام ابن جرير رحمه الله تعالى : " والصواب من القول في ذلك عندنا ما قاله ابن عباس وقتادة ، من أن الله وصفهم تعالى ذكره بأنهم لا يستطيعون أن يسمعوا الحق سماع منتفع ، ولا يبصرونه إبصار مهتد ؛ لاشتغالهم بالكفر الذي كانوا عليه مقيمين ، عن استعمال جوارحهم في طاعة الله ، وقد كانت لهم أسماع وأبصار " (٢)

الوجه الثاني : أنه لو كان الأمر كما قال هؤلاء لكان هؤلاء المعرضون معذورين في عدم سماعهم ، ولكان تعذيب الله تعالى لهم ظلماً ، وهذا فيه وصف الله تعالى بالظلم الذي تتره جل وعلا عنه .

الوجه الثالث : أنهم ما أمروا بالسمع والإبصار الذي فقدوه إلا وما يتحقق به هذا من الآلات كان سابقاً على الأمر به ، فدل على أن هناك شيئاً آخر وهو :

(١) اللمع (ص ١٣٦) .

(٢) جامع البيان عن تفسير القرآن (٢٣/١٢) .

الوجه الرابع : أن هذه الاستطاعة المذكورة إنما هي الاستطاعة التي مع الفعل ، وهناك استطاعة أخرى قبل الفعل لم تنفها الآية ، وقد دلت عليها النصوص الأخرى .

الدليل الرابع : قوله صلى الله عليه وسلم : " فكل ميسر لما خلق له " ^(١) .

قال البيهقي : " فدل على أنه في حال كسبه ميسر ، وتيسيره : قدرته " ^(٢) .

الجواب عن هذا الدليل من وجهين :

الأول : أنه ليس في هذا الحديث ما ينفي وجود النوع الثاني من الاستطاعة وهي الاستطاعة قبل الفعل .

الثاني : أنه قد جاء في هذا الحديث : " اعملوا " ، فأمر فيه بالعمل ، ولو كانت الاستطاعة واحدة لكان المأمور بالعمل من عمل فقط ، وعليه فلا حجة لله تعالى على كافر ألبتة .

الثالث : أن قوله : " اعملوا " فيه دلالة على أن لدى المخاطب قدرة على العمل خوطب بمقتضاها ، ولولا وجودها لم يخاطب ؛ لأنه يكون عاجزاً ، والعاجز عن العلم معذور .

الأدلة العقلية :

الدليل الأول : قالوا : لو لم تكن القدرة الحادثة متعلقة بالفعل حالة حدوثه ، لما كانت متعلقة به أصلاً ، واللازم ممتنع فالملزوم ممتنع ^(٣) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه رقم (٤٩٤٥ ، ٤٩٤٦ ، ٤٩٤٩ ، ٦٢١٧ ، ٦٦٠٥ ، ٧٥٥٢) ، ومسلم في صحيحه رقم (٦٧٣١) كلاهما من حديث علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ، وأخرجه مسلم في صحيحه رقم (٦٧٣٥) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه .

(٢) شعب الإيمان (٢١٣/١) .

(٣) أبكار الأفكار ، للآمدي (٢/٢٩٨) .

والجواب عن هذا : أن هذا إلزام صحيح لو لم يكن هناك إلا قدرة واحدة ، لكن هناك قدرة أخرى لاتتم هذه القدرة إلا بتلك ، ولا تلك إلا بهذه ، فالإلزام الأشعرية هنا يتوجه إلى المعتزلة ومن وافقهم ، أما من يقول باستطاعتين فلا يلزمه هذا .

الدليل الثاني : قالوا : إن " الإنسان لو كان يستطيع أن يفعل الفعل قبل كونه لكان في حال اكتسابه له مستغنياً عن ربه وغير محتاج إليه في أن يعينه على الفعل ، ولو جاز أن يستغني عن معونة الله في حال الفعل لكان بالاستغناء عنه إذا لم يكن فاعلاً أولى وذلك محال باتفاق فوجب أن الاستطاعة مع الفعل للفعل " ^(١) .

والجواب عن هذا أن يقال : نعم هذه حجة قائمة على من زعم أن الاستطاعة قبل الفعل فقط ، وأنه ليس ثمة استطاعة أخرى هي من قبيل التوفيق من الله تعالى ، وعدمها من قبيل الخذلان ، ولهذا يرد على المعتزلة ومن وافقهم بهذا الدليل ، أما من قال بأن العبد لا يستطيع إلا بإعانة الله تعالى له ، وإن سلمت آلاته وصحت ، فدليل الاستغناء هذا غير قادح فيما ذهب إليه . وقد سبقت الإجابة عن احتجاج المعتزلة بصلاحية الاستطاعة للضدين بهذا الدليل .

الدليل الثالث : قال الجويني : " وإنما امتنع تقدم القدرة الحادثة على رأي أبي الحسن رحمه الله من جهة اعتقاده استحالة بقائها ، وهذا مطرد عنده في الأعراض أجمع ، ولو تقدمت القدرة لعدمت عند حدوث المقدور فلا يكون المقدور متعلقاً للقدرة ، وذلك مستحيل عنده ، فكان اشتراطه اقتران القدرة

(١) التمهيد (ص ٣٢٣) ، وانظر : الإيضاح في أصول الدين (ص ٤٩٧) .

الحادثة بالمقدور مأخوذاً مما نهت عليه من أصله " وذكر الباقلاني نحواً من هذا ، فقال : " القدرة على الكسب عرض لا يصح أن يبقى فلو وجد الفعل في ثاني حال حدوثها وهي معدومة في تلك الحال لكان قد وجد بقدرة معدومة قد كانت وفنيت ، ولو جاز ذلك لجاز وقوع الإحراق بحرارة معدومة كانت وفنيت والبطش بيد معدومة وذلك أجمع محال باتفاق " (١) .

فهذا الدليل مبني على مسألة مشهورة عند الأشعرية وبعض من وافقهم وهي مسألة فناء الأعراض وأن العرض لا يبقى زمانين .

والجواب عن هذا الدليل أن يقال : إن دعوى الأشعرية ومن وافقهم أن العرض لا يبقى زمانين خالفهم فيها جمهور العقلاء (٢) ، بل زعم أبو الحسين البصري من المعتزلة أن العلم ببقاء الأعراض كالسواد والبياض ضروري (٣) ، وأن القول بخلاف ذلك معلوم الفساد بالضرورة مما يقوله جمهور العقلاء (٤) " فإن كل أحد يعلم أن لون جسده الذي كان لحظة هو هذا اللون ، وكذلك لون السماء والجبال والخشب الورق وغير ذلك " (٥) ، بل إن بعض الأشعرية

(١) التمهيد (ص ٣٢٣) وانظر : الإنصاف له (ص ٤٦) ، التعرف لمذهب أهل التصوف (ص ٦١) ، الإيضاح في أصول الدين (ص ٤٩٧) ، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، للبيضاوي (١/٣٣٩ — ٣٤٠) ، شرح العقائد النسفية (ص ٦٠) ، شرح السنوسية الكبرى (ص ٢٨٦) .

(٢) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٦/٤٠ — ٤١) و (١٢/٣١٨ — ٣١٩) ، شرح حديث القول ، لابن تيمية (ص ٤١٠) ، المواقف في علم الكلام (ص ١٠١ — ١٠٢) ، شرح المواقف للحر جاني (٥/٣٨ — ٥٢) ، شرح المقاصد للتفتازاني (٢/١٦٠ — ١٦٦) .

(٣) انظر : تلخيص المحصل ، للطوسي (ص ١٦٣) مطبوع في هامش محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للرازي .

(٤) انظر : درء التعارض (٦/٢٧٠) .

(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٦/٢٧٥) .

ردوا القول بفناء الأعراض ، وجزموا بصحتها كأبي عبد الله الرازي^(١) ،
والبيضاوي^(٢) .

الدليل الرابع : قالوا : " لو كانت القوة قبل الفعل ، وهي لا تبقى لوقت
الفعل ، لكان الفعل بقوة معدومة ، ولو كانت كذلك لكان وجود الفعل من
غير قوة ، وفي ذلك إبطال الربوبية والعبودية جميعاً ؛ لأنه لو كان كذلك لكان
يجوز وقوع فعل من غير ذي قوى ، ولو جاز ذلك لجاز أن يكون وجودها
بأنفسها من غير فاعل "^(٣) .

والجواب عن هذا : أن يقال : هذه الحجة مبنية على مقدمة قبلها : وهي أن
الاستطاعة عرض ، والعرض لا يبقى زمانين ، وقد سبق بيان بطلان هذه
الدعوى ، وأن من قال بهذا القول فقد خالف العقلاء ، وعليه فما رتب على
هذه المقدمة من نتائج فهي باطلة مثلها .

الدليل الخامس : قال البيهقي : " الاستطاعة سبب للفعل يوجد بوجودها
ويعدم بعدمها ، فجرت مع الكسب مجرى العلة مع المعلول ، ولا يصح تقدم
العلة على المعلول ، فلا يصح تقدم الاستطاعة على الكسب "^(٤) .

والجواب أن يقال : إن هذه الاستطاعة التي هي سبب لوجود الفعل يوجد
بوجودها ويعدم بعدمها إنما هي الاستطاعة التي مع الفعل ، والتي لا قدرة للعبد
عليها ، وليس مخاطباً بها ، وهذه — كما قال البيهقي — تجري مع كسب العبد
مجرى العلة مع المعلول ، وهذه لا نزاع فيها ، وإنما التزاع في كونها هي الوحيدة
فقط ، ويكون اللوم والذم واستحقاق العقاب أو الثواب عليها .

(١) انظر : شرح السنوسية الكبرى (ص ١٢٢) .

(٢) انظر : نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول (٣٤١/١) .

(٣) التعرف لمذهب أهل التصوف (ص ٦١) .

(٤) شعب الإيمان (٢١٣/١) .

وهذا هو ما يريد القول به الأشعرية — ومنهم الإمام البيهقي رحمه الله تعالى وهذا خطأ ؛ لأن النصوص جاءت بالنوعين ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى .
وأما الاستطاعة الأخرى وهي الاستطاعة الشرعية فهذه متقدمة على الفعل ؛ وليست تجري مع الفعل مجرى العلة مع معلولها ؛ لأنها قد توجد ويتخلف الفعل ، ولا ينعكس هذا القول ، فلا يمكن أن يوجد الفعل دون وجود الآلات ، وإلا كان من جنس أن يقال : يمكن أن يوجد الولد ولا والد من غير آية خارقة .
الدليل السادس : قالوا : لما كانت القدرة صفة متعلقة ، كان لا بد له من متعلق، والمتعلق إما موجود وإما معدوم ، ومحال أن يكون المعدوم متعلق القدرة ؛ لأن العدم نفي محض ، والنفي المحض يستحيل أن يكون مقدوراً ، وإذا ثبت أن متعلق القدرة لا يمكن أن يكون عدماً محضاً ، ثبت أنه لا بد أن يكون موجوداً ، فلما ثبت أن القدرة لا بد لها من متعلق وأنه لا بد أن يكون موجوداً ، ثبت أن القدرة لا توجد إلا عند وجود الفعل ^(١) .

والجواب عن هذا أن يقال : هذا الدليل مبني على أنه ليس هناك إلا استطاعة واحدة ، ونفي استطاعة العبد التي من جنس صحة الآلات وسلامتها ، فلما اعتقدوا هذا ، أشكل عليهم أن تكون القدرة تتقدم على الفعل ، لوجود التعلق بين القدرة والمقدور عليه ، لكن القائلين باستطاعتين يقولون : إن الفعل له متعلقان متعلق سابق عليه ، ومتعلق يقارنه ، فإذا اجتمع هذان المتعلقان وجد الفعل ، وإذا تخلف أحدهما تخلف وجود الفعل .

وهذا الدليل نازع فيه بعض الأشعرية ، واحتجوا على بطلانه بأن هذا يشكل على قدرة الله تعالى على الفعل ^(٢) .

(١) انظر : المحصول في علم أصول الفقه ، للرازي (٢٣١/٢) ، نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول ،

للبضاي (٣٣٨/١ — ٣٣٩) ، مرهم العلل المضلة في الرد على أئمة المعتزلة (ص ١٠٨) .

(٢) انظر : المحصول في علم الأصول ، للرازي (٢٣٣/٢) .

والقول بأن الاستطاعة نوع واحد أشكل على كبار الأشعرية ، وقد اعترف بعض كبارهم بأن الخلاف في هذه المسألة لا يكاد يتحقق ، وفي هذا يقول الزركشي (ت ٧٩٤) : "واعلم أن الخلاف في أن القدرة مع الفعل أو قبله لا يكاد يتحقق ؛ لأنه إن أريد بالقدرة سلامة الأعضاء والصحة فهي متقدمة على الفعل قطعاً ، فإذا انضمت الداعية إليه صارت تلك القدرة مع هذه علة للفعل المعين ، ثم إن ذلك الفعل يجيب وقوعه مع حصول ذلك المجموع ؛ لأن المؤثر التام لا يتخلف عنه أثره ، وإن أريد بها مجموع ما لا يتم الفعل إلا به فليست سابقة على الفعل ؛ لفقدان الداعية إذ ذاك" (١) .

المبحث الثالث: قول من ذهب إلى أن هناك استطاعة قبل الفعل واستطاعة معه:
ذهب أهل السنة والجماعة^(٢) والمحققون من الماتريدية^(٣) وبعض الأشعرية^(٤) وابن حزم من الظاهرية^(٥) إلى القول بأن الاستطاعة نوعان :
استطاعة قبل الفعل ، وهي الاستطاعة الشرعية ، وهي مناط الأمر والنهي .

(١) البرهان في أصول الفقه (٤٢٩/١) .

(٢) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٨/١٢٩ - ١٣٠ ، ٢٩٠ - ٢٩١ ، ٣٧٢ - ٣٧٣) و (١٧٢/١٨ - ١٧٣) ، الصفدية ، لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/١٠٠) ، درء تعارض العقل والنقل ، له (١/٦٠ - ٦٢) ، شرح العقيدة الطحاوية (ص ٤٣٢ - ٤٣٦) نور اليقين في أصول الدين ، للأفحصاري البوسنوي (ص ٢٢٦) ، رفع الشبهة والغرر عن محتج على فعل المعاصي بالقدر ، لمري الكرمي (ص ٤٤ - ٤٧) .

(٣) انظر : حاشية قاسم الحنفي على المسامرة شرح المسامرة (ص ١١٤ - ١١٥) ، شرح عقيدة أهل السنة والجماعة ، لأكمل الدين البابري (ص ١٣٥ - ١٣٦) ، شرح العقيدة الطحاوية لعبد الغني الميداني الحنفي (ص ١٢١) ، شرح التلويح على التوضيح (١٩٩/١)

(٤) انظر : فيض التقدير للمناوي (٢/٤٣٢) .

(٥) انظر : الدرر فيما يجب اعتقاده ، لابن حزم (ص ٣١٣ - ٣١٤) ، الفصل (٣/٤٥) .

واستطاعة مع الفعل ، وهي الاستطاعة الكونية .

وقبل ذكر الأدلة أنه إلى أمر ، وهو أن بعض الباحثين ظن أن الماتريدية حينما قسموا هذا التقسيم ، فإنما هم موافقون لأهل السنة والجماعة ، والحق أن المأخذ ليس متفقاً ، فالماتريدية وافقوا المعتزلة على مسألة الاستطاعة قبل الفعل ، وهي أن العبد مستطيع بنفسه ، ثم قالوا بتجدد المثل ؛ لأنهم قالوا بمقولة الأشعرية في مسألة فناء الأعراض ، فلما رأوا أنه يلزمهم القول بأن الاستطاعة تكون قد انتهت قبل حدوث الفعل قالوا بالتجدد فكأنهم جعلوا الاستطاعة التي مع الفعل امتداداً للتي قبله .

يقول أبو المعين النسفي " وإذا ثبت أن الاستطاعة التي يتعلق بها وجود الفعل عرض ، وهو مستحيل البقاء ، فنقول : إن القدرة لما كانت غير قابلة للبقاء — وساعدنا عليه كثير من المعتزلة ، وأثبتنا ذلك بالدليل على من أبي القول به — فلو كانت هي متقدمة على الفعل ، ولا بقاء لها إلى الثاني من الأوقات ، كانت عدماً وقت وجود الفعل ، فيوجد الفعل ولا قدرة " (١).

أدلة أهل السنة والجماعة ومن وافقهم:

لما كان من منهج أهل السنة والجماعة الجمع بين النصوص ، والأخذ بها جميعها متى ما ثبتت ، دون النظر إلى من أخذ بها من الفرق الأخرى والمذاهب التي ضلت في هذا الباب أو ذاك ، فإن أهل السنة والجماعة رأوا أن ما استدلت به الطوائف المنحرفة في هذا الباب من الأدلة النقلية نصوص لا تندفع ، فيجب الأخذ بها ، لكن يضم ما عند الطائفتين جميعاً ، وقد رأى أهل السنة أن النصوص في الكتاب والسنة مثبتة لنوعين من الاستطاعة : أحدهما استطاعة قبل

(١) تبصرة الأدلة في أصول الدين (٦٠/٢) ، وانظر : التمهيد لقواعد التوحيد (ص ٢٦٤) .

الفعل ، والأخرى استطاعة مع الفعل ، فقالوا بهما جميعاً ، وبه يلتزم شمل العمل بالأدلة كلها ، دون اطراح لشيء منها .

فمن النصوص المثبتة للاستطاعة الشرعية ، وهي التي تكون قبل الفعل ، وهي المصححة للعمل ما يأتي :

قال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ [آل عمران: ٩٧] .

وقال تعالى : ﴿ وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ﴾ [الأنفال: ٦٠]

وقال تعالى : ﴿ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ [] .

وقال تعالى : ﴿ فَمَا اسْتَطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَعُوا لَهُمْ نَفْبًا ﴾ [الكهف: ٩٧] .

وقال تعالى في حق المظاهر لزوجته : ﴿ فَمَنْ لَمْ يُحِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [المجادلة: ٤]

وقال تعالى : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ [القلم: ٤٢] .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين " صل قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنب " (١).

وقوله صلى الله عليه وسلم للرجل الذي أمره أن يأكل بيمينه فقال : لا أستطيع ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : " لا استطعت ، ما منعه إلا الكبير " (٢) ، فما رفعها إلى فيه ، فلا استطاعة التي صرح بها الرجل وامتنع بها من الأكل باليمين هي الاستطاعة التي مع الفعل ، وهي الاستطاعة الكونية ، وذلك لمشقة الأكل باليمين عليه ؛ لما ينازعه في ذلك من الكبير ، وأما الثانية فهي الاستطاعة الشرعية التي منها صحة الآلات وسلامتها ، فإن هذا الرجل صار عاجزاً عن الأكل باليمين لما أصاب يده بعد دعوة النبي صلى الله عليه وسلم .

وهذا النوع من الاستطاعة لولا وجودها لم يثبت التكليف ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن: ١٦] وقوله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] .

ومن النصوص المثبتة للاستطاعة التي مع الفعل (الاستطاعة الكونية) قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ [النساء: ١٢٩] .

وقوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءٍ يُضْعِفُهُمُ الْعَذَابُ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ ﴾ [هود: ٢٠] .

وقوله تعالى : ﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء

(١) أخرجه البخاري في صحيحه رقم (١١١٧) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه رقم (٥٢٦٨) من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله تعالى عنه .

٤٨: و الفرقان: ٩]، وقوله تعالى مخبراً عن الخضر أنه قال لموسى عليه السلام: ﴿ قَالَ

إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ [الكهف: ٦٧]، وقوله تعالى مخبراً عن الخضر — أيضاً —

أنه قال لموسى: ﴿ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ [الكهف: ٧٢] .

وقوله تعالى ﴿ الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴾

[الكهف: ١٠١] .

* * *

الفصل الرابع : فناء الاستطاعة في الوقت الثاني:

نتيجة للقول بأن الاستطاعة نوع واحد ، كما هو قول المعتزلة ومن وافقهم ممن سبق ذكرهم ، فإنهم اختلفوا : هل تفتى الاستطاعة في الوقت الثاني ؟ والمراد بالوقت الثاني : الوقت الذي يحصل فيه الفعل .

أقوال المعتزلة :

القول الأول : ذهب جمهورهم إلى أنه ليس بالإنسان حاجة إلى الاستطاعة حال جود الفعل لوجود الفعل ، ولكنه يحتاجها ؛ لأن الفعل لا يكون في جارية ميتة ولا عاجزة ، فوجودها هنا كالوصف المحتاج إليه للذات ، لكنها لا تفيد في إيجاد الفعل شيئاً ، فهي أشبه ما تكون بالمفعول لا الفاعل ، ولا السبب الذي يفعل به .

وهؤلاء أحالوا وجود الفعل المباشر بقوة معدومة .

القول الثاني : قول من يقول منهم بجواز وقوع الفعل باستطاعة معدومة ؛ لأن الاستطاعة لا تبقى .

القول الثالث : قول أبي الهذيل العلاف ، وهو أن الاستطاعة لا حاجة لها في الوقت الثاني ؛ لأن الحاجة لها إنما تكون قبل الفعل ، وعليه فقد قال بجواز وقوع الفعل بقوة معدومة .

القول الرابع : أن الاستطاعة لا تفتى في الوقت الثاني ؛ لأنه يحتاج إليها في حال الفعل للفعل ، فهي في حال الفعل قوة على الفعل ، فلا تصلح إلا لشيء واحد ، وهو الفعل ، وأما قبلُ فهي صالحة للضدين : الفعل والترك^(١) .

(١) انظر : مقالات الإسلاميين (١/٣٠١ - ٣٠٢) .

وسبق أن الأشعرية والماتريدية ذهبوا إلى القول بأن الاستطاعة عرض ، وأن العرض لا يبقى زمانين ، وإن كانت الماتريدية تذهب إلى القول باستطاعتين ، لكنهم — كما تقدم — وافقوا الأشعرية على هذا .

المناقشة :

أولاً : أن هذه الأقوال مخالفة للعقل والحس ، فالعقل يدرك أنه لا مستطيع إلا باستطاعة ، فوجود المشتق يلزم منه وجود المشتق منه .

وأما الحس ، فكل أحد يرى أنه متى ما فقدت القدرة والاستطاعة امتنع وجود الفعل ، فعدم الاستطاعة على الأكل ينتفي معه وجود فعل الأكل ، وعدم استطاعة المشي ينتفي معه المشي ، وهكذا .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : " وجود الأثر مع عدم بعض شروطه الوجودية ممتنع ، بل لا بد أن يكون جميع ما يتوقف عليه الفعل من الأمور الوجودية موجوداً عند الفعل ، فنقيض قولهم حق وهو أن الفعل لا بد أن يكون معه قدرة " (١) .

وحق على قول الماتريدية التي ترى القول باستطاعتين ، فإن ما تقدم لازم لها ، وذلك لوجود وقت بين فناء عرض وحلول عرض آخر مكانه .

ثانياً : إذا عدت القدرة جاز وجود ضدها وهو العجز ، فيلزم على هذا كون الفعل حال فناء الاستطاعة مقدوراً عليه معجزاً عنه ، وهذا جمع بين النقيضين (٢) .

ثالثاً : أنه يلزم على هذا القول أن يكون حصول الفعل في حال وجود الاستطاعة مستحيلاً والفاعل فيها قادر ، وحصوله بعد انعدام القدرة واجباً والفاعل فيها غير قادر (٣) .

(١) منهاج السنة النبوية (٤٧/٣) .

(٢) انظر : شرح السنوسية الكبرى (ص ٢٨٦) .

(٣) انظر : التمهيد في أصول الدين ، للنسفي (ص ٥٧) ، تبصرة الأدلة (٢/٥٦٠) .

رابعاً : يلزم على هذا القول القول بتكليف ما لا يطاق ، وهم يمنعون من هذا ، ووجه كونه تكليفاً بما لا يطاق أنهم قالوا بإلزام وجود الفعل ولا استطاعة عليه ، وهذا لا يتصور أن يوجد فعل بدون استطاعة^(١) .

خامساً : يلزم على قول المعتزلة هذا : إبطال الشرائع والثواب والعقاب ، فلا طاعة حينئذ ولا معصية ، ووجه هذا : أنهم يقولون بأن الاستطاعة تفنى في الوقت الثاني ، ومعلوم أن من أمر أن يفعل فيما يستقبل من الزمان لم يكن في الحال مأموراً ، ثم هو في الوقت الثاني من زمان وجود الفعل لا استطاعة له على الفعل ، فلا يخلو حينئذ من أحد أمرين : إما بأن يقولوا : هو مكلف ، وحينئذ يلزمهم أن يقولوا — كما سبق — بتكليف ما لا يطاق ، وهم يمنعون من هذا ، بل ويكفرون القائل به ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى ، أو أن يقولوا بأنه غير مكلف ، وحينئذ يكون العبد غير مكلف لا زمان حصول الفعل ، ولا زمان ثبوت الاستطاعة عليه^(٢) .

سادساً : يلزم المعتزلة أن يقولوا بأنه يجوز حصول أي فعل من الأفعال بعد انعدام الآلة والسبب ، كحصول البطش بعد انعدام اليد ، وحصول المشي بعد انعدام الرجل ، وحصول الكلام بعد انعدام اللسان ، بل وحصول الحياة بعد خروج الروح ، وهكذا ، وهذا يخالفهم فيه العقلاء من بني آدم^(٣) .

سابعاً : يلزم المعتزلة القول بالجبر والتجويز ، وأن الله تعالى يعذب العبد على ما ليس من فعله ، وهذا مما يفر منه المعتزلة أشد الفرار ، ووجه إلزامهم بهذا هو

(١) انظر : التمهيد في أصول الدين (ص ٥٧) .

(٢) انظر : التمهيد في أصول الدين (ص ٥٨) ، تبصرة الأدلة (٢/٥٦٢) .

(٣) انظر : التمهيد في أصول الدين (ص ٥٨) ، تبصرة الأدلة (٢/٥٦١) .

أنهم لما زعموا أن الاستطاعة تفتى وقت وجود الفعل ، فلم يعودوا يفعلون ، فكان الله تعالى هو الفاعل لأفعالهم ؛ لأن لا بد لكل فعل من فاعل، وهم قد انتفت استطاعتهم ، فلزم عليه أن يعذبهم الله تعالى على ما ليس من أفعالهم^(١) .

* * *

(١) انظر : تبصرة الأدلة (٢/٥٦٢ — ٥٦٣) .

الفصل الخامس : صلة الاستطاعة بالإرادة :

الإرادة نوعان : إرادة الخالق ، وإرادة المخلوق ، وللاستطاعة تعلق بكلا النوعين .

النوع الأول : صلة الاستطاعة بإرادة الله تعالى .

تقدم أن الاستطاعة نوعان :

استطاعة مشروطة في التكليف ، وهي المصححة للفعل ، وهي الاستطاعة الشرعية .

واستطاعة مقارنة ، وهي الاستطاعة الكونية .

والإرادة أيضاً نوعان : إرادة شرعية ، وإرادة كونية قدرية وهي التي ترادف المشيئة^(١) .

والاستطاعة لها تعلق بنوعي الإرادة ، وبيان هذا : أن الإرادة الشرعية الدينية متعلقة بالاستطاعة الشرعية ، فالله جل وعلا يريد من العبد أن يفعل الطاعات ، وأن يجتنب المعاصي والسيئات ، وهذه الإرادة الدينية شرط تحققها هو الاستطاعة عليها ، كما قال تعالى : ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ وقوله تعالى : ﴿ يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفاً ﴾ ، فمضى فقدت هذه الاستطاعة الشرعية ، فإن ما أريد بالإرادة الدينية معفو عنه .

وأما الاستطاعة الكونية القدرية ، فمتعلقها أيضاً الإرادة الكونية القدرية ، فإن العبد لو كان قادراً مستطيعاً بالأسباب والآلات ، ولكن لم يرد الله تعالى للعبد أن يفعل هذا العبد ، لم يفعله .

(١) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٥٩/٨ - ١٦٠ - ١٨٨ - ١٩٠ - ١٩٧ -

١٩٨ ، ٤٤٠ - ٤٤١ ، ٤٧٦ - ٤٧٧) و (٢٥-٢٤/١٠) و (١٣٢/١٨ - ١٣٣) ، شفاء

العليل (ص ٣٢ ، ٤٨ ، ٢٨٠ - ٢٨١) لوامع الأنوار البهية (١/ ٣٣٨) .

وهذا كما قال تعالى : ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللّٰهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ
أَنفُسَهُم وَاللّٰهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ ، وقال : ﴿ وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُوا لَهُ عِدَّةً
وَلَكِنْ كَرِهَ اللّٰهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ ﴾ ، فهم قادرون
مستطيعون بأبدانهم وأموالهم ، ولكن الله تعالى لم يرد ذلك منهم الإرادة الكونية
القدرية ، فلم يستطيعوا الخروج .

وهذا التقسيم إنما هو عند أهل السنة والجماعة القائلين بأن الإرادة نوعان ،
أما الجبرية على اختلاف طوائفها فالإرادة نوع واحد ، وهي الإرادة الكونية
القدرية ، والقدرية على اختلاف طوائفها ليس عندهم إلا إرادة واحدة وهي
الإرادة الشرعية .

وهذا موافق لقول كل في الاستطاعة .

النوع الثاني : صلة الاستطاعة بإرادة المخلوق :

أولاً : صلة الاستطاعة الشرعية بالإرادة :

الاستطاعة الشرعية المشروطة في التكليف لا يشترط فيها الإرادة ، فالله تعالى
يأمر بالفعل من لا يريده ، لكنه لا يأمر به من لو أراد له عجز عنه ، وهكذا أمر
الناس بعضهم بعضاً ، فالإنسان يأمر عبده بما لا يريده العبد ، لكن لا يأمره بما
يعجز عنه العبد .

ثانياً : صلة الاستطاعة المقارنة للفعل بالإرادة :

الاستطاعة المقارنة للفعل تدخل فيها الإرادة الجازمة ، وإذا اجتمعت الإرادة
الجازمة والقوة التامة لزم وجود الفعل ، ولا بد أن يكون هذا المستلزم للفعل
مقارناً له ، لا يكفي تقدمه عليه إن لم يقارنه .

وبيان هذا من وجهين :

الوجه الأول : أن هذا المستلزم للفعل هو العلة التامة للفعل ، والعلة التامة تقارن المعلول لا تتقدمه .

الوجه الثاني : أن الاستطاعة شرط في وجود الفعل ، والشرط في وجود الشيء لا يكون مع عدمه ، بل مع وجوده^(١) .

* * *

(١) انظر : منهاج السنة النبوية (٥٠/٣) .

الفصل السادس : العذر بفقد الاستطاعة :

إن من الاستطاعة ما يعذر بعدم وجودها ، ومنها ما لا يعذر ، وقد جاء النوعان في القرآن الكريم .

النوع الأول : الاستطاعة التي يعذر بفقدها :

هذه الاستطاعة هي الاستطاعة الشرعية ، وقد بين الله تعالى أن من فقدها أو كان عاجزاً عنها ، فإنه معذور ، ولا يؤاخذ .

قال تعالى : ﴿ فَأَنقُذْ اللَّهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنفِقُوا خَيْرَ الْأَنفُسِكُمْ ﴾ [التغابن: ١٦] .

وقال تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] .

وقال تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً أَتْنَهَا ﴾ [الطلاق: ٧] .

وقال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] .

فهذه الآيات دليل على أن الله تعالى يعذر بعدم الاستطاعة التي هي من هذا الجنس .

ويلحق بعدم الاستطاعة : الفعل العارض ، أو ترك الفعل لعارض ، فمن الأول : النسيان والخطأ والإكراه على الشيء ، وقد بين الله تعالى أنه لا يؤاخذ بذلك ، فقد جاء عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : لما نزلت هذه الآية

﴿ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ ﴾ [البقرة: ٢٨٤] ، قال :

دخل قلوبهم منها شيء لم يدخل قلوبهم من شيء ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "قولوا : سمعنا وأطعنا وسلمنا ، قال فألقى الله الإيمان في قلوبهم ، فأنزل

الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] ، قال : قد فعلت ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] ، قال : قد فعلت ﴿وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] قال قد فعلت "(١)".

وقال تعالى : ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْنَاهُمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦] .

ومن ترك الفعل لعارض : الخطأ والنسيان أيضاً ، وكذلك العارض الذي يزول ، كعدم الاستطاعة على الوضوء أو الغسل من الجنابة ، فيتيمم ، أو العجز عن الاستطاعة على الصلاة قائماً ، فيصلّي قاعداً ، كما في حديث عمران بن حصين المتقدم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : " فالاستطاعة المشروطة في الشرع أخص من الاستطاعة التي يمتنع الفعل مع عدمها ، فإن الاستطاعة الشرعية قد تكون مما يتصور الفعل مع عدمها ، فإن الاستطاعة الشرعية قد تكون مما يتصور الفعل مع عدمها وإن لم يعجز عنه ، فالشارع يسر على عباده ، ويريد بهم اليسر ولا يريد بهم العسر ، وما جعل عليهم في الدين من حرج .

والمريض قد يستطيع القيام مع زيادة مرضه وتأخر برئه ، فهذا في الشرع غير مستطيع لأجل حصول الضرر عليه ، وإن كان يسميه بعض الناس مستطيعاً .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه رقم (٣٣٠) .

فالشارع لا ينظر في الاستطاعة الشرعية إلى مجرد إمكان الفعل ، بل ينظر إلى لوازم ذلك ، فإذا كان الفعل ممكناً مع المفسدة الراجعة لم تكن هذه استطاعة شرعية ، كالذي يقدر أن يحج مع ضرر يلحقه في بدنه أو ماله ، أو يصلي قائماً مع زيادة مرضه ، أو يصوم الشهرين مع انقطاعه عن معيشته ونحو ذلك ، فإذا كان الشارع قد اعتبر في المكنة عدم المفسدة الراجعة ، فكيف يكلف مع العجز^(١) .

وقد أورد ابن جرير رحمه الله تعالى، سؤالاً فقال : " إن قال لنا قائل : وهل يجوز أن يؤخذ الله عز وجل عباده بما نسوا أو أخطأوا فيسألوه أن لا يؤاخذهم بذلك^(٢) " ثم أجاب عنه ببيان أن النسيان على وجهين : وجه بمعنى الترك ، يعني أن صاحبه يتركه عامداً ، والترك عامداً يسمى نسياناً ، كما قال تعالى : ﴿فَالْيَوْمَ نَنسَهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ﴾ [الأعراف: ٥١] فهذا يرغب فيه العبد إلى الله تعالى في ترك المؤاخذة عليه إلا ما كان كفراً .

ونسيان لا على وجه الترك عمداً ، قال : فهذا لا يجوز للعبد مسألة غفرانه؛ لأنه لا ذنب له فيه .

والخطأ مثله ، خطأ على وجه التعمد والقصد والإرادة له ، فهذا يسأل الله تعالى عدم المؤاخذة منه إلا ما كان كفراً .
والآخر لا يسأل الله ذلك ؛ لكونه ليس ذنباً^(٣) .

(١) منهاج السنة النبوية (٤٩/٣) .

(٢) تفسير ابن جرير (١٥٥/٣) .

(٣) انظر : تفسير ابن جرير (١٥٥/٣ - ١٥٦) .

ومما يعذر بعدم الاستطاعة عليه : حديث النفس والوسوسة، وقد جاء هذا في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه قال : " إن الله تجاوز لأمتي عما وسوست أو حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تكلم " ^(١) .

فهذا الحديث كما قال الشوكاني رحمه الله تعالى : " يدل على مغفرة كل ما وقع من حديث النفس ، فإن لفظ "ما" من صيغ العموم ، كما صرح به أهل اللغة وأهل المعاني والبيان " ^(٢) .

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال : " جاء ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فسألوه : إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به ! قال : وقد وجدتموه ؟ قالوا : نعم ، قال : ذاك صريح الإيمان " ^(٣) .

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال : " سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الوسوسة ، قال : تلك محض الإيمان " ^(٤) .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يروي عن ربه عز وجل قال : " قال : إن الله كتب الحسنات والسيئات ، ثم بين ذلك ، فمن همَّ بحسنة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة ، فإن هو هم بها فعملها كتبها الله له عنده عشر حسنات إلى سبع مائة ضعف إلى أضعاف كثيرة ، ومن هم بسيئة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة ، فإن هو هم بها فعملها كتبها الله له سيئة واحدة " ^(٥) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه رقم (٥٢٦٩ ، ٦٦٦٤) ، ومسلم في صحيحه رقم (٣٣١) .

(٢) رفع الباس عن حديث النفس والهوى والوسواس ، ضمن الفتاوى الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني (١٧٤٤/٤) .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه رقم (٣٤٠) .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه رقم (٣٤٢) .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه رقم (٦٤٩١) ، ومسلم في صحيحه رقم (٣٣٨) .

فقيد هنا المواخذة بالعمل ، ولم يقيدها بالهم ، فدل على أن الهم مغفور بجميع أقسامه^(١) .

وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن المؤمنين قالوا : يا رسول الله : نتوب من عمل اليد والرجل واللسان ، كيف نتوب من الوسوسة ؟ كيف نمتنع منها؟ فجاء جبريل عليه السلام بهذه الآية : ﴿ لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ : " أي : إنكم لا تستطيعون أن تمتنعوا من الوسوسة " ^(٢) .

وعن السدي قال : " وسعها : طاقتها ، وكان حديث النفس مما لا يطيقون " ^(٣) .

وقال ابن جرير رحمه الله تعالى بعد سياق كلام المفسرين : " فتأويل الآية إذاً : لا يكلف الله نفساً إلا ما يسعها ، فلا يجهدا ، ولا يضيق عليها في أمر دينها فيؤاخذها بهمة إن همت ، ولا بوسوسة إن عرضت لها ، ولا بخبرة إن خطرت بقلبها " ^(٤) .

فحديث النفس والوسوسة لما كانت إزالتها ليست مستطاعة للإنسان لم يؤاخذ الله تعالى بها .

النوع الثاني : الاستطاعة التي لا يعذر بعدمها :

هذه الاستطاعة هي الاستطاعة الكونية ، وهذه هي المذكورة في الآيات التي

فيها التعنيف على المشركين ، كما في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ

(١) انظر : رفع البأس عن حديث النفس والهم والوسواس (١٧٥٤/٤) .

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٥٤/٣) ، وابن المنذر في تفسيره (١٠٢/٢) رقم (١٨٢) .

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٥٤/٣) .

(٤) تفسير ابن جرير (١٥٥/٣) .

عَنْ ذِكْرِي وَكَأَنُورًا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴿ [الكهف: ١٠١] ، وقوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ يُضْعِفُ لَهُمْ الْعَذَابُ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ ﴾ [هود: ٢٠].

فهذه الاستطاعة لا يعذر بها أحد ، فإنها لو كانت عذراً لأحد لما عذب الله تعالى بعدمها أحداً ، ولما على فقدها ، وفقد هذه الاستطاعة إنما سببه أفعال العبد ، وعدم الخير من قلبه ، كما قال تعالى : ﴿إن شر الدواب عند الله الصم البكم الذي لا يعقلون ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون ﴾ .

وجملة القول أن العبد يعاقب على سلب هذه الاستطاعة لتفريطه في الاستطاعة الشرعية التي مكن منها قبلها .

وهنا مسألة تبحث : وهي مسألة العذر بالجهل ، وعدم الاستطاعة على العلم ، فهل عدم الاستطاعة على العلم عذر يعذر به صاحبه ؟
إنه بناء على تقسيم الاستطاعة إلى نوعين فإنه يمكن أن تخرج هذه المسألة عليها ، فيقال : الجهل من حيث كونه مستطاعاً دفعه أو لا نوعان :
النوع الأول : جهل يمكن دفعه ، لكن صاحبه أعرض عن ذلك ، فهذا النوع لا يعذر صاحبه ؛ لأن دفعه مقدور له بالتعلم ، وهو متمكن من الآلات التي بها يزول الجهل ، لكنه فرط وأعرض وصد ، فكان ترك تحصيل العلم اختياراً بمثلة اكتساب الجهل باختيار بقائه ، فهذا لا يعذر بحال^(١) .

(١) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢/٢٨١) ، القواعد والفوائد الأصولية ، لابن اللحام (ص ٥٨) ، طريق المهجرتين ، لابن القيم (ص ٤١٢) ، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام ، لليزدوي (٤/٥٣٣) .

وقد نص العلماء على أن حقيقة العلم ليس شرطاً في التكليف ، لكن التمكن من العلم باعتبار سببه كاف فيه^(١) .

ويدخل تحت هذا : أهل الإعراض .

قال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُذِرُوا مُعْرِضُونَ﴾ [الأحقاف: ٣] : وقال تعالى :

﴿مَا يَأْنِيهِمْ مِّن ذِكْرِ مِّن رَّبِّهِمْ تُحَدِّثُ إِلَّا أَسْتَمِعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٢] .

وقال تعالى : ﴿وَمَا يَأْنِيهِمْ مِّن ذِكْرِ مِّن الرِّحْمَنِ يُحَدِّثُ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾ [الشعراء

: ٥] ، وقال تعالى : ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا

الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾ [محمد: ١٦] .

والآيات التي وصف بها الكفار بأنهم لا يعلمون ولا يعقلون وبأنهم صم بكم عمي لا يعقلون ، محمولة على هذا .

قال أبو الحسن الأشعري رحمه الله تعالى : " وأجمعوا على أن الله عز وجل قد كلف الكفار الإيمان والتصديق بنبيه صلى الله عليه وسلم وإن كانوا غير عاملين بذلك ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أوضح لهم الدلالة ، ولزمهم حكم الدعوة ، وإنما وجب عليهم من إيجاب الله عز وجل له ، وطريق معرفتهم بذلك العقول التي جعلت آلة تمييزهم ، وأنهم أثموا في الجهل في ذلك من قبل إعراضهم عن تأمل مادعوا إلى تأمله من الأدلة التي جعل لهم بها السبيل إلى معرفة وجوب ما دعوا إليه من النظر في آياته التي أزعج بخرق العادات فيها قلوبهم ، وحرك بها دواعي نظرهم "^(٢) .

(١) انظر : القواعد ، للمقري (٤١٢/٢) ، ميزان الأصول في نتائج العقول ، لعلاء الدين السمرقندي

(٢٨٥/١) .

(٢) رسالة إلى أهل النغر (ص ٢٦٠) .

ويدخل تحته أيضاً : طبقة المقلدين وجهال الكفرة وأتباعهم الذين يقولون :
إنا وجدنا آباءنا على أمة ، ونحن ناتسي بهم ونتبعهم ، فقد اتفقت الأمة على أن
هؤلاء كفار ، وإن كانوا جهالا ومقلدين لرؤسائهم^(١) .

قال تعالى : ﴿ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ﴾ ﴿٧﴾ رَبَّنَا
ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنَتُمْ لَعْنًا كَبِيرَا ﴿ [الأحزاب: ٦٧ ، ٦٨] . وقال تعالى :
﴿ بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ ﴾ ﴿٢٢﴾ وَكَذَلِكَ مَا
أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى
ءَاثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ ﴿ [الزخرف: ٢٢ ، ٢٣] وقال تعالى : ﴿ قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا هَا
عَبِيدِينَ ﴾ ﴿٥٣﴾ قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿ [الأنبياء: ٥٤ ، ٥٣]
ولو كان هذا عذراً لما ذمهم الله تعالى مع هذه الأوصاف التي وصفهم بها .
وهذا النوع داخل تحت الاستطاعة الكونية القدريّة ، فهو لم يعدم آله تحصيل
العلم التي يحصل بمثلها ، ولم يمنعه من ذلك إلا كراهية ذلك ومشقته على نفسه ،
وهذه حال الكفار جميعاً وكذلك حال أهل المعاصي ، سواء كانت معاصي فعلية
أو معاصي تركية .

النوع الثاني : جهل لا استطاع الاحتراز عنه عادة^(٢) ، ولا يتمكن صاحبه
من دفعه ؛ لسبب أو لآخر ، لكنه لم يفرط ، وهذه حال من كان حديث عهد
بالإسلام ، وحال من نشأ ببادية بعيدة ، فمثل هذا يعذر بالاتفاق ، لأن هذا
مستطاعه .

(١) انظر : طريق المحترين (ص ٤١١) .

(٢) انظر : الفروق ، للقرافي (١٥٠/٢) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " وكثير من الناس قد ينشأ في الأمكنة والأزمنة التي يندرس فيها كثير من علم النبوات ، حتى لا يبقى من يبلغ ما بعث الله به رسوله من الكتاب والحكمة ، فلا يعلم كثيراً مما بعث الله به رسوله ولا يكون هناك من يبلغه ذلك ، ومثل هذا لا يكفر ، ولهذا اتفق الأئمة على أن من نشأ ببادية بعيدة عن أهل العلم والإيمان ، وكان حديث عهد بالإسلام ، فأنكر شيئاً من هذه الأحكام الظاهرة المتواترة ، فإنه لا يحكم بكفره حتى يعرف ما جاء به الرسول ، وهذا جاء في الحديث : " يأتي على الناس زمان لا يعرفون فيه صلاة ولا زكاة ولا صوماً ولا حجاً إلا الشيخ الكبير والعجوز الكبيرة يقولون : أدركنا آباءنا وهم يقولون : لا إله إلا الله ، فقليل لحذيفة بن اليمان : ما تغني عنهم لا إله إلا الله ؟ فقال : تنجيهم من النار " (١).

ومما يدل على هذا أيضاً : حديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه قال : " خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى حنين ونحن حديثو عهد بكفر ، فمررنا بشجرة ، فقلنا : يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط ، وكان للكفار سدرة يعكفون حولها ، ويعلقون بها أسلحتهم يدعونها ذات أنواط ، فلما قلنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم قال : الله أكبر ! قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى : ﴿ أَجْعَلْ لَنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٣٨] ، لتركبن سنن من كان قبلكم " فمثل هؤلاء يعذرون بجهلهم .

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٤٠٨/١١) ، والحديث أخرجه ابن ماجه في سننه (١٣٤٤/٢) رقم (٤٠٤٩) ، والحاكم في مستدركه (٤٧٣/٤) وقال : « صحيح على شرط مسلم » ووافقه الذهبي .

النوع الثالث : جهل من لم تبلغه دعوة الإسلام بحال من الأحوال ، وأطفال
المشركين ومجانينهم ، وأهل الفترات ، فهل هؤلاء يعذرون بالجهل لعدم
استطاعتهم ؟

الجواب : أن العذاب منتف لعدم وجود سببه ، وهو الحجة الرسالية ، كما
قال تعالى : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

وأما الحكم الديني فإهم يلحقون بالكفار ، فلا يسمون مؤمنين ، ولا
يعاملون معاملة أهل الإيمان من حيث الأحكام الدينية كالتوارث والتناكح
وغيرها^(١).

فهؤلاء لم يحصل منهم تفريط ، فلا يعطون حكم الكفار في الآخرة ، لكنهم
يعطون أحكامهم في الدنيا ، فلا يحكم بإيمانهم ، ويعاملون في الموارث
والأنكحة معاملة الكفار .

وهذا النوع داخل تحت الاستطاعة الشرعية ؛ فهم عدموا الآلة التي يحصلون
بها ، مع عدم إعراضهم وصددهم .

* * *

(١) انظر : أحكام أهل الذمة ، لابن القيم (٦٥٦/٢) ، طريق المحررين (ص ٣٨٧) .

الفصل السابع : تكليف ما لا يطاق :

من المسائل المتعلقة بمبحث الاستطاعة : مسألة تكليف ما لا يطاق .

اختلف الناس في مسألة التكليف بما لا يطاق ، فذهبت المعتزلة ومن وافقها من الطوائف إلى المنع من جواز تكليف ما لا يطاق ، ويرون أن التكليف به قبيح ، بل والقول به خروج عن الإسلام وانسلاخ منه ، وفي هذا يقول القاضي عبد الجبار : " فإن ارتكبوا تكليف ما لا يطاق ، كان في ذلك خروج عن الإسلام وانسلاخ عن الدين ؛ لأن الأمة من لدن النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليوم الذي وقع فيه الخلاف ، لم يجوزوا ذلك على الله تعالى " (١).

ويحكي أبو الحسن الأشعري (٢) ، وابن الوزير إجماع المعتزلة على منعه (٣) .

وبنوا قولهم هذا على أن الاستطاعة واحدة ، وهي الاستطاعة الشرعية .

وسبق بيان أن الاستطاعة نوعان .

وذهبت طائفة إلى القول بجوازه عقلاً ووقوعه شرعاً، وهو مذهب الأشعرية (٤)، وقد بنوا هذا على قولهم بأن الاستطاعة مع الفعل لا تتقدمه ، واحتجوا على قولهم هذا بأدلة لا يسلم لهم الاستدلال بها .

ومن هذه الأدلة ما يأتي :

(١) شرح الأصول الخمسة (ص ٣٩٧) .

(٢) انظر : مقالات الإسلاميين (١/٣٠٠) .

(٣) انظر : إيثار الحق على الخلق ، لابن الوزير (ص ٣٢٥) .

(٤) انظر : تفسير الرازي (٧/١٥١) ، الإرشاد للحوييني (ص ٢٠٣) ، المواقف (ص ٣٣٠ — ٣٣١) ،

شرح المقاصد (٤/٢٩٨) .

١- قوله تعالى : ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ

عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا

طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۝﴾ [البقرة: ٢٨٦] .

قالوا : فلولا أنه يجوز التكليف به ما سألوا الله تعالى طلب دفعه بالدعاء ، إذ ليس لهذا السؤال فائدة حينئذ^(١) .

وقد أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى عن هذا الاستدلال فقال : " فنفى بذلك ما توهموه من أنه يعذبهم بالخطرات التي لا يملكون دفعها ، وأنها داخله تحت تكليفه ، فأخبرهم أنه لا يكلفهم إلا وسعهم ، فهذا هو البيان الذي قال فيه ابن عباس وغيره ، فنسخها الله عنهم بقوله : ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ و قد تضمن ذلك أن جميع ما كلفهم به أمراً ونهياً فهم مطبقون له ، قادرون عليه ، وأنه لم يكلفهم ما لا يطبقون ، و في ذلك رد صريح على من زعم خلاف ذلك ، والله تعالى أمرهم بعبادته ، و ضمن أرزاقهم ، فكلفهم من الأعمال ما يسعون به و أعطاهم من الرزق ما يسعون به ، فتكليفهم يسعون به ، وأرزاقهم تسعون به ، فهم في الوسع في رزقه و أمره وسعوا أمره ، و وسعهم رزقه ، ففرق بين ما يسع العبد و ما يسعه العبد ، و هذا هو اللائق برحمته و بره وإحسانه و حكمته و غناه ، لا قول من يقول : إنه كلفهم ما لا قدرة لهم عليه ألبتة ولا يطبقونه ثم يعذبهم على ما لا يعملونه ، وتأمل قوله عز وجل ﴿إِلَّا وُسْعَهَا﴾ كيف تجدد تحتها أنهم في سعة ومنحة من تكليفه ، لا في ضيق و حرج

(١) انظر : إحياء علوم الدين ، للغزالي (١/١٣٣) ، البحر المحيط في أصول الفقه ، للزرکشي (١/٣٨٧) ، الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية ، للطوفي (١/٣٧١) ، الباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الحنبلي (٤/٥٤٠ - ٥٤١) .

ومشقة ، فإن الوسع يقتضي ذلك، فافتضت الآية أن ما كلفهم به مقدور لهم من غير عسر لهم و لا ضيق و لا حرج، بخلاف ما يقدر عليه الشخص ، فإنه قد يكون مقدوراً له و لكن فيه ضيق و حرج عليه ، و أما وسعه الذي هو منه في سعة فهو دون مدى الطاقة و المجهود ، بل لنفسه فيه مجال و متسع، و ذلك مناف للضيق و الحرج ، و ما جعل عليكم في الدين من حرج بل يريد بكم اليسر و لا يريد بكم العسر، قال سفيان بن عيينة في قوله : ﴿إِلَّا وُسْعَهَا﴾ إلا يسرها ، لا عسرها ، و لم يكلفها طاقتها ، و لو كلفها طاقتها لبلغ المجهود ، فهذا فهم أئمة الاسلام و أين هذا من قول من قال : إنه كلفهم مالا يطيقونه ألينة لا قدرة لهم عليه " (١) .

وهذا الذي قاله شيخ الإسلام هو الذي فسر به السلف هذه الآية ، فقد جاء عن ابن عباس في تفسير هذه الآية : قوله : " هم المؤمنون وسع الله عليهم أمر دينهم ، قال : ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨] وقال : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] وقال : ﴿فَأَنْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] " (٢) .

وعن محمد بن كعب القرظي وأبي مالك والسدي وقتادة وزيد بن أسلم : " لم يكلفوا من العمل ما لم يطيقوا " (٣) .

(١) مجموع الفتاوى (١٣٧/١٤ — ١٣٨) ، وانظر : الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية ، لأبي عذبة (ص ١٣٩) .

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٥٤/٢) ، وابن المنذر في تفسيره (١٠١/١) رقم (١٨٠) ، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥٧٧/٢) رقم (٣٠٨٠) .

(٣) أخرجه عنهم ابن أبي حاتم في تفسيره (٥٧٨/٢) رقم (٣٠٨٤) .

٢ — قالوا : إن الله تعالى كلف أبا لهب الإيمان ، ومن الإيمان إيمانه بأنه لا يؤمن، فهذا دليل على وقوعه في الشرع^(١) .

والجواب عن هذا من وجهين :

الوجه الأول : أنه لا يسلم أن أبا لهب أسمع هذه السورة وأمر بالتصديق بها ، ولا يقدر أحد أن ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بذلك ، وأسمعه إياها ، وإنما هذا خبر استحقاؤه الوعيد ؛ لكونه أصر وعاند بعد ما طوب بالإنيمان^(٢) .

الوجه الثاني : أنه لو سلم جدلاً أن أبا لهب أسمع هذه السورة وأمر بالتصديق بها ، فيقال : تكليف أبي لهب وغيره بالإيمان حق ، وهو مأمور بأن يصدق الرسول في كل ما أخبر به ، ومنه تصديقه في إخبارهم بأنه لا يؤمن ، وليس الجمع بين هذين جمعاً بين النقيضين ولا جمعاً بين الضدين ، فإنه إذا قيل له : أمرناك بأمر ونحن نعلم أنك لا تفعله ، لم يكن هذا تكليفاً للجمع بين النقيضين^(٣) .

٣ — أمر الله تعالى للكافر بالإيمان ، مع علمه جل وعلا بأنه لا يؤمن ، وبأن إيمانه محال ؛ وأمره جل وعلا له بالاستماع إلى الحق مع علمه بأنه لا يستمع كما قال تعالى: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ لكونه يفضي إلى انقلاب علم الله تعالى جهلاً دليل على وقوع هذا في الشرع ، كما أنه تعالى أخبر عن أقوام معينين أنهم

(١) انظر : تفسير الفخر الرازي (١٥٢/٧) ، المحصول ، للرازي (٢٢٤/٢ — ٢٢٥) ، الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي (٤٣٠/٣) ، حاشية السيلكوتي على الخيالي (ص ٢٦٧ — ٢٦٨) .

(٢) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٤٣٨/٨) .

(٣) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٤٣٨/٨) ، الروضة البهية ، لأبي عذبة (ص ١٤٠) ، حاشية سيلكوتي على الخيالي (ص ٢٦٨) .

لا يؤمنون ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة:٦] وقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [يس:٧] ، فلو آمن أولئك لانقلب خبر الله تعالى كذباً ، وهم مأمورون بالإيمان ، فدل هذا أيضاً على وقوع التكليف بما لا يطاق في الشرع، فجميع الكفار مأمورون بالإيمان^(١) .

والجواب عن هذا : أنه بانفكاك الجهتين لا يقع ما توهموه ، لكنهم جعلوا الجهتين جهة واحدة ، وإلا فإن علم الله تعالى بالشيء أنه لا يقع لا يناقض كونه لا يأمر به ؛ لأن العلم والخبر والكتاب لا يوجب الاكتفاء به عن الفاعل المرید القادر، فإذا علم الله تعالى وأخبر بما سيكون قبل فعله وخبره ليس هو المؤثر في وجود ذلك الشيء^(٢) ؛ لثلاثة وجوه :

أحدها : أن العلم والخبر عن المستقبل كالعلم والخبر عن الماضي .
الثاني : أن العلم المؤثر هو المستلزم للإرادة المستلزمة للخلق ، ليس هو ما يستلزم الخبر .

الثالث : أنه لو قدر أن العلم والخبر بما سيكون له تأثير في وجود المعلوم المخبر به ، فإنه لا بد مع ذلك من القدرة والمشیئة ، فلا يكون مجرد العلم موجباً له بدون القدرة والإرادة^(٣) .

(١) انظر : الإبانة عن أصول الديانة ، لأبي الحسن الأشعري (ص ٧٧) ، المحصول ، للرازي (٢/٢١٥) و(٢/٢٢٤) .

(٢) انظر : إنباط الحق على الخلق (ص ٣٣١ — ٣٣٢) .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى (٨/٢٨٠ — ٢٨١) .

فتبين بهذا أن قولهم بأنه يستحيل علم الله تعالى جهلاً لو لم يكن التكليف بما لا يطاق جائزاً ، باطل .

هذه أهم الأدلة التي استدلت بها الأشعرية ومن وافقهم ، وقد تبين الجواب عنها بحمد الله تعالى .

وفصل أهل السنة والجماعة في هذا اللفظ ، فالتكليف بما لا يطاق من الألفاظ المحملة التي لا تنفى مطلقاً ولا تثبت مطلقاً ، وإنما يفصل فيها ، وإجمال هذا اللفظ من جهتين :

الجهة الأولى أنه يطلق ويراد به أحد معنيين ، هما :

١ — المستحيل لذاته ، كالجمع بين الضدين ، والعجز عن الفعل كالأعمى يكلف نقط المصحف ، أو الزمن بالمشي ، فهذا غير واقع في الشريعة إجماعاً^(١) .

وأجاز بعض الأشعرية جواز التكليف به عقلاً لا شرعاً^(٢) .

٢ — المستحيل لغيره لا لذاته ، بل لتعلق علم الله تعالى به بأنه لا يقع ، كإيمان أبي لهب ، فهذا واقع في الشرع إجماعاً^(٣) ، فإيمان أبي لهب من

(١) انظر : الإيضاح في أصول الدين ، لابن الزاغوني (ص ٥٠٢) ، التسهيل لعلوم التنزيل ، لابن جزي (١٧٦/١) ، الموافقات ، للشاطبي (٧٦/٢) ، الإحكام للآمدي (١٣٥/١) ، المستصفى للغزالي (٨٦/١) المسودة ، لآل تيمية (ص ٧٩) ، مجموع فتاوى ابن تيمية (٤٧٠/٨) ، شرح مختصر الروضة (٢٢٦/١) ، حاشية سيلكوئي على الخبالي (ص ٢٦٦) ، تيسير التحرير (١٣٧/٢) ، النشر الطيب على شرح الشيخ الطيب للوزاني (٣٨٦/١)

(٢) أبكار الأفكار (١٧٥/٢) ، انظر : شرح مختصر الروضة (٢٢٦/٢) ، شرح المقاصد ، للتفتازاني (٢٩٨/٤) .

(٣) انظر : التسهيل لعلوم التنزيل (١٧٦/١) ، نهاية السؤل (٣٤٧/١) ، شرح تنقيح الفصول ، للقرافي (ص ١٤٣) أبكار الأفكار ، للآمدي (١٧٥/٢) ، الإحكام ، للآمدي (١٣٤/١) ، شرح مختصر الروضة ، للطوفي (٢٢٦/١) ، شرح المقاصد (٢٩٨/٢) ، شرح العقائد النسفية (ص ٦٢) ، إنباط الحق على الخلق (ص ٣٣٠) ، شرح الفقه الأكبر ، لملا علي قاري (ص ٢١٤) ، تيسير التحرير ، لأمير باد شاه (١٣٩/٢) — (١٤٠) ، النشر الطيب على شرح الشيخ الطيب (٣٨٦/١) .

حيث العقل جائز ، ومن حيث تعلق علم الله تعالى به بأنه لا يقع ،
مستحيل .

الجهة الثانية : أنه يطلق ويراد به أحد معنيين :

١ — القدرة والوسع والطاقة الشرعية المصححة للعمل ، التي هي مناط الأمر
والنهي ، فهذه لم يكلف الله تعالى أحداً بدونها ، لأن عدم الطاقة
ملحق بالممتنع والمستحيل ، فهذه لا يجوز التكليف بفقدائها إجماعاً^(١) .

٢ — ما لا يطاق لا لوجود ضده من العجز ، وإنما للاشتغال عنه ،
وكراهيته ، " كاشتغال الكافر بالكفر ، فإنه هو الذي صده عن
الإيمان ، وكالقاعد في حال قعوده ، فإن اشتغاله بالقعود يمنعه أن
يكون قائماً ، والإرادة الجازمة لأحد الضدين تنافي إرادة الضد الآخر ،
وتكليف الكافر الإيمان من هذا الباب . ومثل هذا ليس بقبيح عقلاً
عند أحد من العقلاء ، بل العقلاء متفقون على أمر الإنسان ونهيه بما
لا يقدر عليه حال الأمر والنهي لاشتغاله بضده إذا أمكن أن يترك
ذلك الضد ويفعل الضد المأمور به ، وإنما التزاع هل يسمى هذا تكليف
ما لا يطاق لكونه تكليفاً بما انتفت فيه القدرة المقارنة للفعل ؟ فمن
المثبتين للقدر من يدخل هذا في تكليف ما لا يطاق . . . ومنهم من
يقول : هذا لا يدخل فيما لا يطاق ، وهذا هو الأشبه بما في الكتاب
والسنة وكلام السلف ، فإنه لا يقال للمستطيع المأمور بالحج إذا لم
يجب : إنه كلف بما لا يطيق ، ولا يقال لمن أمر بالطهارة والصلاة
فترك ذلك كسلاً : إنه كلف ما لا يطيق " ^(٢) .

(١) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣٠١/٨) .

(٢) منهاج السنة النبوية (١٠٤/٣ - ١٠٥) ، وانظر : اللمع ، للأشعري (ص ١٣٦ - ١٣٧) ،

الفصل (٤٧/٣) .

الخاتمة :

الحمد لله رب العالمين ، أما بعد :

فقد وصل الباحث إلى نتائج منها :

أولاً : أن قول أهل السنة والجماعة ومن وافقهم من الطوائف هو القول الموافق للنصوص ، وبه تجتمع الأدلة كلها .

ثانياً : أن قول الماتريدية وإن وافق قول أهل السنة إلا أن الأصل الذي بنوا عليه ليس هو أصل أهل السنة والجماعة .

ثالثاً : أن الاستطاعة الكونية صلتها بالإرادة الكونية ، والاستطاعة الشرعية صلتها بالإرادة الشرعية .

رابعاً : أن العذر بفقد الاستطاعة مبني على أساس تقسيم الاستطاعة ، فلا يعذر مطلقاً ، ولا يمنع مطلقاً .

خامساً : أن العذر بالجهل مبني على الاستطاعة وما يعذر بها وما لا يعذر .

سادساً : أن مسألة تكليف ما لا يطاق من المسائل التي يفصل فيها أهل السنة والجماعة ؛ لكونها من المحملات ، فلا يقال بالتكليف مطلقاً ولا يقال بعد التكليف مطلقاً .

هذا والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

* * *

فهرس المصادر والمراجع :

- ١-الإبانة عن أصول الديانة ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تقدم د/صالح بن فوزان الفوزان، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- ٢-أبكار الأفكار ، لسيف الدين الآمدي ، تحقيق د.أحمد محمد المهدي ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ، ١٤٢٣هـ .
- ٣-إحياء علوم الدين ، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي ، دار الكتب العلمية ، ط١/١٤٠٦هـ .
- ٤-الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ، لأبي المعالي عبد الملك الجويني ، تحقيق أسعد تميم ، مؤسسة الكتب الثقافية ، ط١/١٤٠٥هـ .
- ٥-الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية ، لنجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي ، أعده للنشر حسن بن عباس بن قطب ، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بمصر ، ط١/١٤٢٣هـ .
- ٦-الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ، للقاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني، تحقيق وتعليق وتقدم محمد زاهد الكوثري،المكتبة الأزهرية للتراث بمصر، ١٤١٣هـ .
- ٧-إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد ، لأبي عبد الله محمد بن المرتضى اليماني المشهور بابن الوزير ، كتب هوامشه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، دار الكتب العلمية ، ط١/١٤٠٣هـ .
- ٨-الإيضاح في أصول الدين ، لأبي الحسن علي بن عبيد الله بن الزاغوني ، دراسة وتحقيق عصام السيد محمود ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١/١٤٢٤هـ .
- ٩-البحر المحيط في أصول الفقه ، لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي ، قام بتحريه د/عمر بن سليمان الأشقر ، وراجع د/ عبد الستار أبو غدة ود/محمد بن سليمان الأشقر ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت .

- ١٠- تبصرة الأدلة في أصول الدين ، لأبي المعين ميمون بن محمد النسفي ، تحقيق وتعليق
كلود سلامة ، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق ، ط ١/١٩٩٣ م .
- ١١- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة ، لأبي المظفر الإسفرايني
تحقيق كمال يوسف الحوت ، عالم الكتب ، ط ١/١٤٠٣ هـ .
- ١٢- التسهيل لعلوم التنزيل ، لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزى الكلبي الغرناطي ،
تحقيق محمد عبد المنعم اليونسي وإبراهيم عطوة عوض ، دار الكتب الحديثة بمصر .
- ١٣- التعرف لمذهب أهل التصوف ، لأبي بكر محمد الكلاباذي (ت ٣٨٠ هـ) قدم له
وحققه وراجع أصوله وعلق عليه : محمود أمين النواوي ، المكتبة الأزهرية للتراث
بمصر ، ط ٣/١٤١٢ هـ .
- ١٤- التعريفات ، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني ، مكتبة لبنان ، ١٩٨٥ م .
- ١٥- تفسير الفخر الرازي ، لأبي عبد الله محمد فخر الدين بن عمر الرازي ، دار الفكر
للطباعة والنشر ببيروت .
- ١٦- تفسير القرآن ، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ، حققه وعلق عليه
د/ سعد بن محمد السعد ، دار المآثر بالمدينة النبوية ، ط ١/١٤٢٣ هـ .
- ١٧- تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين ، لعبد الرحمن
ابن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي ، تحقيق أسعد محمد الطيب ، مكتبة نزار
مصطفى الباز بمكة والرياض ، ط ١/١٤١٧ هـ .
- ١٨- تلخيص محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ، للنصير الطوسي ، راجعه وقدم له وعلق
عليه : طه عبد الرؤوف سعد ، دار الكتاب العربي ، ط ١/١٤٠٤ هـ .
- ١٩- تهديد الأوائل وتلخيص الدلائل ، للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلائي ، تحقيق
عماد الدين أحمد حيدر ، مؤسسة الكتب الثقافية ، ط ١/١٤٠٧ هـ .
- ٢٠- التمهيد في أصول الدين ، لأبي المعين النسفي (ت ٥٠٨) تحقيق وتعليق وتقديم د /
عبد الحي قايل ، دار الثقافة بمصر ، ١٤٠٧ هـ .
- ٢١- التوحيد ، لأبي جعفر بن علي بن الحسين بن بابويه القمي ، دار المعرفة ببيروت .

- ٢٢- جامع البيان في تفسير القرآن ، محمد بن جرير الطبري ، دار الفكر بيروت.
- ٢٣- حاشية الدسوقي على أم البراهين ، محمد الدسوقي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٢٤- حاشية سيلكوتي على الخيالي ، لعبد الحكيم بن شمس الدين المعروف بسيلكوتي ، المعارف العمومية بتركيا ، ١٣١٤هـ .
- ٢٥- حاشية قاسم الحنفي على المسامرة شرح المسامرة ، طبع فرج الله الكردي .
- ٢٦- الدرة فيما يجب اعتقاده ، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، دراسة وتحقيق وتعليق د . أحمد بن ناصر الحمد ود . سعيد بن عبد الرحمن القرقي ، مكتبة التراث بمكة ، ط١/١٤٠٨هـ .
- ٢٧- رسالة إلى أهل الثغر ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، تحقيق ودراسة عبد الله شاكر الجندي ، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة النبوية ومؤسسة علوم القرآن بيروت ، ط١/١٤٠٩هـ .
- ٢٨- رفع لباس عن حديث النفس والههم والوسواس ، لمحمد بن علي الشوكاني ، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه محمد صبحي حسن حلاق ، ضمن كتاب الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني ، مكتبة الجيل الجديد بصنعاء ، ومؤسسة الرسالة بيروت ط١/١٤٢٣هـ .
- ٢٩- رفع الشبهة والغرر عمن يحتج على فعل المعاصي بالقدر ، لمرعي بن يوسف الكرمي المقدسي، حققه وخرج أحاديثه عادل بن صالح الخطيلي ، مكتبة الصحوة، ط١/١٤١٠هـ .
- ٣٠- شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي (ت٤١٥هـ) ، تعليق أحمد بن الحسين بن أبي هاشم ، حققه وقدم له د /عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة ط٢/١٤٠٨هـ .
- ٣١- شرح العقائد النسفية ، لسعد الدين التفتازاني ، مكتبة الكليات الأزهرية بمصر ، ط١/١٤٠٧هـ .

٣٢- شرح العقيدة الطحاوية ، لعبد الغني الغنيمي الميداني الحنفي الدمشقي ، حققه وعلق عليه محمد مطيع الحافظ ومحمد رياض المالح ، دار الفكر بسورية ، ط٢/١٤٠٢هـ .

٣٣- شرح العقيدة الطحاوية ، لعللي بن علي بن أبي العز الحنفي ، حققها وراجعها جماعة من العلماء ، خرج أحاديثها الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط٨/١٤٠٤هـ .

٣٤- شرح الفقه الأكبر ، لملا علي القاري الحنفي ، دار الكتب العلمية، ط١/١٤٠٠هـ .
٣٥- شرح المقاصد ، لمسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني ، تحقيق وتعليق د. عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب بيروت ، ط١/١٤٠٩هـ .

٣٦- شرح عقيدة أهل السنة والجماعة — العقيدة الطحاوية — لأكمل الدين محمد بن محمد البابرقي ، تحقيق د/عارف آيتكن ، مراجعة د/عبد الستار أبو غدة ، ط١/١٤٠٩هـ .

٣٧- صحيح البخاري ، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ، دار السلام للنشر والتوزيع بالرياض ، ط٢/١٤١٩هـ .

٣٨- صحيح مسلم ، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار السلام للنشر والتوزيع بالرياض ، ط١/١٤١٩هـ .

٣٩- غاية المرام في علم الكلام ، لسيف الدين الآمدي ، تحقيق حسن محمود عبد اللطيف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر ، ١٣٩١هـ .

٤٠- الفرق بين الفرق ، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي ، حققه أصوله ، وفصله ، وضبط مشكله وعلق حواشيه : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة بيروت .

٤١- الفروق اللغوية ، لأبي هلال العسكري ، ضبطه وحققه حسام الدين القدسي ، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٤٠١هـ .

- ٤٢- الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ، تحقيق د . محمد إبراهيم نصر وغيره ، دار الجيل ، بيروت .
- ٤٣- الكليات ، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ، قابله وأعدده للطبع ووضع فهارسه : د/عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١/ ١٤١٢هـ .
- ٤٤- اللباب في علوم الكتاب ، لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط١/١٤١٩هـ .
- ٤٥- لسان العرب ، لجمال الدين بن منظور ، دار صادر .
- ٤٦- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، تقديم وتحقيق عبد العزيز عز الدين السيروان ، دار لبنان للطباعة والنشر ، ط١/١٤٠٨هـ .
- ٤٧- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية في شرح الدرّة المضيّة ، لمحمد بن أحمد السفاريني ، المكتب الإسلامي بيروت ، ط٢/١٤٠٥هـ .
- ٤٨- متشابه القرآن ، للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني ، تحقيق د.عدنان زرزور ، دار التراث بالقاهرة .
- ٤٩- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين ، لفخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي (ت٦٠٦هـ) راجعه وقدم له وعلق عليه : طه عبد الرؤوف سعد ، دار الكتاب العربي ، ط١/١٤٠٤هـ .
- ٥٠- المختصر في أصول الدين ، ضمن رسائل العدل والتوحيد ، جمع د. محمد عمارة، دار الشروق ، ط٢/١٤٠٨هـ .
- ٥١- مرهم العلل المعضلة في الرد على أئمة المعتزلة ، لعبد الله بن أسعد اليافعي ، تحقيق محمود محمد نصار ، دار الجيل بيروت ، ط١/١٤١٢هـ .
- ٥٢- المستصفى من علم الأصول ، لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي ، المطبعة الأميرية ببولاق ، ط١/١٣٢٢هـ .

- ٥٣- معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي ، حققه وضبطه عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ١٣٩٩هـ .
- ٥٤- المفردات في غريب القرآن ، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة بيروت.
- ٥٥- مقالات الإسلاميين ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، ط٢/١٣٨٩هـ .
- ٥٦- مكنون الخزان وعيون المعادن ، لموسى بن عيسى البشري ، وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ، ١٤٠٣هـ .
- ٥٧- الملل والنحل ، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ، تحقيق محمد سيد الكيلاني، دار المعرفة بيروت .
- ٥٨- المواقف في علم الكلام ، لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الأيحي ، عالم الكتب.
- ٥٩- النشر الطيب على شرح الشيخ الطيب ، لإدريس بن أحمد الوزاني ، المطبعة المصرية بالأزهر، ط١/١٣٤٨هـ .
- ٦٠- نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول ، لجمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي ، عالم الكتب بيروت .
- ٦١- نهاية المبتدئين في أصول الدين ، لأحمد بن حمدان بن شبيب النمري الحارثي الحنبلي ، تحقيق د/ناصر بن سعود السلامة ، مكتبة الرشد بالرياض ، ط١/١٤٢٥هـ .
- ٦٢- فنج الحق وكشف الصدق ، للحسن بن يوسف المطهر الحلبي ، تعليق فرج الله الحسيني ، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة ببلنات .
- ٦٣- نور اليقين في أصول الدين في شرح عقائد الطحاوي ، لحسن كافي الأقحصاري البوسنوي ، دراسة وتحقيق زهدي عادلو فيتش البوسنوي ، مكتبة العبيكان ، ط١/١٤١٨هـ .
- ٦٤- ينابيع النصيحة في العقائد الصحيحة ، للناصر لدين الله الحسين بن محمد ، دار ومكتبة الخير بصنعاء .